وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة8 ماي 1945 . قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل.م.د في الحقوق

تخصص: قانون عام

المؤسسات الناشئة ودورها في التنمية قتصادية

إعداد الطالب:
بوترعة برهان الدين

تحت إشراف:
د. يلس أسيا

تشكيل لجنة المناقشة

الرقم	الأستاذ	الجامعة	الرتبة العلمية	الصفة
01	فاضل إلهام	جامعة 08 ماي 1945	أستاذة تعليم عالي	رئيسا
02	يلس أسيا	جامعة 08 ماي 1945	أستاذة محاضرة أ	مشرفا ومقررا
03	فلكاوي مريم	جامعة 08 ماي 1945	أستاذة محاضرة أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

الشكر والتقدير

أتقدّم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذتي المشرفة الفاضلة الدكتورة يلس/ أ، على ما بذلته من جهد وتوجيه ودعم علمي ومعنوي طيلة فترة إعداد هذا العمل. لقد كانت لخبرتها وسعة علمها وتفانيها الأثر الكبير في إنجاز هذه المذكرة، فلها مني كل التقدير والاحترام.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، إدارةً وأساتذةً وموظفين، لما وفّرته من بيئة أكاديمية محفزة، ودعم علمي متواصل، كان له الأثر البالغ في إنجاح مساري الجامعي وإتمام هذا البحث.

إلى من كانت قلوبهما لي وطنًا، وأياديهما سندًا، وأرواحهما دعاءً لا ينقطع،

إلى من علماني أن لا مستحيل مع الصبر، ولا انكسار مع الإيمان،

إلى من غمراني بحبهما، ورعياني بعطفهما، وكانا لي بعد اللّٰه عز وجل نور الطريق وضياء الأيام،

إلى والديَّ العزيزين،

أهدي هذا العمل المتواضع، ثمرة سنوات من الجد والسهر، عربون وفاء وامتنان، وتعبيرًا بسيطًا عن محبتي وامتناني لما بذلتماه لأجلي.

مهما بلغت كلماتي من البلاغة، تظل قاصرة عن وصف مكانتكما في قلبي، وعن رد جميلكما الذي لا يُحصى ولا يُعد.

أسأل اللّٰه أن يحفظكما لي، وأن يرزقني بركما، وألا يحرمني من دعائكما الذي كان لي بعد توفيق اللّٰه سُلّم النجاح وسبب الفلاح.

وإلى أستاذتي الفاضلة،

التي كانت نبعًا من العلم والتوجيه، أرفع لكِ أسمى آيات الشكر والامتنان على دعمكِ وإرشادكِ طوال هذه الرحلة،

فلولا نصائحكِ الصادقة وتوجيهاتكِ القيمة، لما اكتمل هذا الجهد بهذا الشكل.

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تحولات اقتصادية كبرى، نتيجة التغيرات المتسارعة التي مست مختلف القطاعات، بفعل التطور التكنولوجي، والعولمة المتزايدة، والتحديات البيئية. وقد أدت هذه التغيرات إلى إعادة تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي، مع ظهور أنماط جديدة للإنتاج والاستهلاك، وتنامي أهمية الاقتصاد الرقمي، والابتكار التكنولوجي، وريادة الأعمال، كمحركات رئيسية للنمو الاقتصادي.

كما ساهمت جائحة كورونا (كوفيد-19) بشكل لافت في تسريع وتيرة هذه التحولات، حيث كشفت عن هشاشة بعض النماذج الاقتصادية التقليدية، وأبرزت الحاجة إلى تبني حلول مبتكرة ومرنة، خاصة في مجالات الصحة، والعمل عن بُعد، والتعليم الرقمي، والتجارة الإلكترونية. وقد شكلت الأزمة الصحية العالمية فرصة لإعادة التفكير في الأولويات الاقتصادية، وتعزيز الاعتماد على التكنولوجيا والرقمنة، ما عمّق من التحول نحو اقتصاد معرفي أكثر استدامة ومرونة

في خضم هذه التحولات، جاءت الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت عام 2022 لتُفاقم من حدة الاضطرابات الاقتصادية العالمية، حيث تسببت في ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية، واضطراب سلاسل الإمداد، وتصاعد معدلات التضخم، ما انعكس سلبًا على اقتصادات الدول، سواء المتقدمة منها أو النامية.

لم تكن الجزائر بمنأى عن هذه التداعيات، إذ تأثرت بشكل مباشر وغير مباشر بالارتفاع الكبير في أسعار المواد الأولية والتقلبات في حركة التجارة العالمية. وفي الوقت الذي استفادت فيه مؤقتًا من ارتفاع عائدات المحروقات، ظل الاعتماد المفرط على هذا القطاع يشكل إشكالية هيكلية تهدد استقرار الاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والبعيد، مما جعل تنويع مصادر الدخل مسألة استراتيجية ملحة

وفي هذا الإطار، أصبح من الضروري للجزائر تبني نموذج اقتصادي جديد يقوم على دعم قطاعات واعدة، وعلى رأسها المؤسسات الناشئة، باعتبارها أدوات فعالة لتعزيز الابتكار، وخلق فرص العمل، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام. إذ تمثل المؤسسات الناشئة قاطرة للتنمية الحديثة بفضل اعتمادها على الأفكار الجديدة، والقدرة على التكيف مع المتغيرات، واستغلالها للفرص الاقتصادية المتاحة في الأسواق المحلية والدولية.

مقدمة:

واستجابة لهذه التحديات، أولت الجزائر أهمية متزايدة لدعم المؤسسات الناشئة من خلال إطلاق عدة مبادرات ومخططات استراتيجية، منها إنشاء إطار قانوني بدءًا بالمرسوم التنفيذي رقم 254/20 [1] ،المتعلق بإنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، والمرسوم التنفيذي رقم 54/20 [2] المتضمن تحديد صلاحيات وزير المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، والمرسوم رقم 55/20 [3]المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

ورغم الجهود المبذولة لتعزيز بيئة ريادة الأعمال ودعم المؤسسات الناشئة يبرز التساؤل الرئيسي حول مدى نجاعة السياسات والإجراءات المتخذة لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، ودورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة.

ما مدى فعالية الإطار القانوني في دعم المؤسسات الناشئة لتحقيق التنمية الاقتصادية؟

تكتسب دراستنا أهمية خاصة نظرًا لارتباطها بموضوع المؤسسات الناشئة، الذي أصبح محور اهتمام واسع في الأوساط الأكاديمية والاقتصادية، باعتبارها محركًا رئيسيًا للتنمية المستدامة ومصدرًا للابتكار وتوفير فرص العمل. وتعكس هذه المؤسسات طموحات الشباب وقدرتهم على تحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع اقتصادية ملموسة، مما يسهم في تنويع الاقتصاد الوطني.

يتناول هذا البحث مختلف الجوانب المتعلقة بهذه المؤسسات، بما في ذلك نشأتها، و إطارها الهيكلي، والآليات الداعمة لها، والتحديات التي تواجهها، مع التركيز على النماذج الناجحة وتحليل عوامل

[1]المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، والمنشور في الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 55 بتاريخ 21 سبتمبر 2020، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامات "مؤسسة ناشئة"، "مشروع مبتكر"، و"حاضنة أعمال"، ويحدد مهامها وتشكيلتها وسيرها.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 54 / 20 - المؤرخ في 1 رجب 144 الموافق ل 25 فيفري 2020 يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة ، الجديدة الرسمية العدد 12 ، المؤرخة في 2 رجب 1441 الموافق ل26 فيفري202 .

[3] المرسوم التنفيذي رقم 20-55 المؤرخ في 1 رجب 1441 هـ الموافق لـ 25 فيفري 2020 م، والمنشور في الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 12 بتاريخ 1 مارس 2020، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

نجاحها. كما يهدف إلى إبراز دورها في دعم الاقتصاد وتعزيز ريادة الأعمال من خلال خلق بيئة عمل محفزة وتقديم حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

ويسعى البحث أيضًا إلى توضيح التوجه الجديد للدولة والشباب نحو دعم ريادة الأعمال، من خلال السياسات والآليات التي تعزز نمو المؤسسات الناشئة، بما يتماشى مع التطورات العالمية، مما يساهم في بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.

تعود الأسباب الذاتية لاختيار هذا الموضوع إلى اهتمامي بمجال ريادة الأعمال وكل ما هو جديد ومبتكر.

فيما يتعلق بالأسباب الموضوعية التي دفعتني لإنجاز هذا البحث هو ارتباط شقه القانوني بتخصصي في الحقوق و إهتمامي بمجال ريادة الأعمال ومجال المؤسسات الناشئة .

بالطبع، لا يمكن أن يخلو أي بحث من الصعوبات، أولها هو ضيق الوقت وقلة المراجع بإعتباره موضوع جديد .

بهدف الإلمام بموضوع الدراسة من جميع جوانبه، اعتمدنا المنهج الوصفي لضبط مختلف المفاهيم القانونية المتعلقة بالموضوع و بالإرتكاز على المنهج التحليلي ،بإعتباره وسيلة لتحليل النصوص القانونية التي يزخر بها الموضوع.

وللإجابة على الإشكال المطروح ارتأينا تقسيم بحثنا إلى فصلين كالاتي: الفصل الأول الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة والفصل الثاني المؤسسات الناشئة كألية للتنمية الاقتصادية.

الفصل الأول:
الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة

إن مصطلح المؤسسات الناشئة يعد من المصطلحات الحديثة نسبيًا، وتؤدي صعوبة تحديد مفهوم دقيق لهذا النوع من المؤسسات غالبًا إلى حدوث خلط بينها وبين المصطلحات الأخرى المشابهة. هذا التحدي دفع العديد من الباحثين والمختصين إلى محاولة وضع تعريف خاص بالمؤسسات الناشئة بهدف إزالة الغموض الذي يواجه المهتمين بها.

وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى تكييف الإطار القانوني لاحتضان هذا النوع من المؤسسات، الأمر الذي أفرز أشكالًا قانونية جديدة أكثر مرونة، من أبرزها شركة المساهمة البسيطة، والتي جاءت كاستجابة قانونية لتوفير هيكل يسمح بنمو المؤسسات الناشئة بطريقة مرنة وآمنة قانونيًا. وتُعد شركة المساهمة البسيطة نموذجًا قانونيًا يراعي خصوصية المؤسسات الناشئة، من حيث حاجتها إلى استقطاب التمويل، وتوزيع الحصص، وتبسيط إجراءات التأسيس، دون التقيد الصارم بالضوابط التي تحكم الشركات التقليدية.

وعليه سوف نحاول التطرق في هذا الفصل إلى. ماهية المؤسسات الناشئة في المبحث الأول بالإضافة الى شركات المساهمة البسيطة في المطلب الثاني.

المبحث الأول:

ماهية المؤسسات الناشئة

يُمكن القول أن التوجه نحو دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر يندرج ضمن استراتيجية وطنية تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتحريره من التبعية للقطاعات التقليدية، من خلال خلق بيئة محفزة للريادة والابتكار. فبتمكين الشباب من تجسيد أفكارهم في شكل مشاريع ناشئة، تسعى الدولة إلى تحويل الطاقات الإبداعية إلى قيمة اقتصادية مضافة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص العمل ويظهر ذلك من خلال اصدار النصوص المنظمة لها بداية من سنة 2020، بصدور المرسوم التنفيذي رقم 254/20 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح لمنح علامة " مؤسسة ناشئة " و " مشروع مبتكر " و " حاضنة اعمال " وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها .[1]

وفي هذا الإطار سنحاول تحديد مفهوم المؤسسات الناشئة في المطلب الأول، بالإضافة إلى محاولة إبراز أهم ما يميز هذه المؤسسات عن غيرها في المطلب الثاني.

المطلب الأول:

مفهوم المؤسسات الناشئة

بالرغم من الإهتمام الكبير الذي حصلت عليه المؤسسات الناشئة في الجزائر من طرف الباحثين إلا أنه لا يوجد تعريف موحد لهذه المؤسسات لهذا سنحاول توضيح فكرة المؤسسات الناشئة من خلال تعريفها في الفرع الأول وتحديد خصائصها في الفرع الثاني.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 254 / 20 المؤرخ في 27 محرم 1442 الموافق ل 15 سبتمبر2020 ، المتضمن إنشاء اجنة وطنية لمنح علامة" مؤسسة ناشئة" "مشروع مبتكر "و" حاضنة أعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد55 ، الصادرة في 3 صفر 1442 الموافق ل 21 سبتمبر 2020.

الفرع الأول:

تعريف المؤسسات الناشئة

تعد المؤسسات الناشئة شكلا جديدا من ريادة الاعمال، تتميز بالمرونة والابتكار، وتهدف الى تقديم حلول لمشكلات السوق، وقد برز دورها في دعم الاقتصاد وتطويره، مما يجعل فهم طبيعتها امرا ضروريا في ظل التحولات الاقتصادية الحديثة.

في هذا الشأن نجد العديد من التعريفات ومن بينها ما سنتطرق إليه كما يلي:

أولا: تعريف المؤسسة الناشئة اصطلاحا:

حسب القاموس الإنجليزي تعرف المؤسسات الناشئة " startup" على انها مشروع صغير بدأ للتو ، وكلمة " startup" تتكون من جزأين " Start" وهو ما يشير الى فكرة الانطلاق ، و "up"

هو ما يشير لفكرة نمو القوي، وبدأ استخدام المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر ليعم استخدام المصطلح بعد ذلك.[1]

عرف القاموس الفرنسي "la rouse" المؤسسات الناشئة كما يلي:

Startup : «nom féminin, jeune entreprise innovante, notamment dans le secteur des nouvelles technologies»[2]

ومعناها هي تلك المؤسسات الشابة مبتكرة خاصة في مجال التكنولوجيا الحديثة [3]

[1] رمضاني مروى، بوقرة كريمة، تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر (مجلة وطنية) (نماذج لشركات ناجحة عربيا) حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الصادرة عن المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر المجلد7 ، العدد3 ، 2020، ص278 .

[2] https://www.larousse.fr/dictionnaires/français/start-up تاريخ الاطلاع2024/11/19 على 09:35 .

[3] علاء الدين بوضياف، محمد زبير، دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر، الصادرة عن جامعة خميس مليانة، الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04 ، العدد 01 ، 2020 ، ص .9.

ثانيا: التعريف القانوني للمؤسسات الناشئة:

نظرا لدور المؤسسات الناشئة واهميتها في مساهمة وتطوير العديد من القطاعات مؤسساتية في التنمية الاقتصادية فقد اصدر المشرع مجموعة من القوانين والمراسيم التي تنظم كيفية سيرها ودعمها، حيث جاء في مضمون المادة 05 من القانون 21/15 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث و التطوير التكنولوجي على النحو التالي « هي المؤسسات التي تتكفل بتجسيد مشاريع البحث الأساسي او التطبيقي او التي تقومك بأنشطة بحث والتطوير ».[1]

وجاء بموجب القانون رقم 02/17 المتعلق بالقانون رقم 02/17 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتحديدا في المادة 21 على انه « تنشأ لدى وزارة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناديق ضمان القروض وصناديق الاطلاق وفقا لتنظيم الساري المفعول بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وترقية المؤسسات الناشئة في اطار مشاريع مبتكرة ».[2]

من خلال المادة 21 من القانون 02/17 نستنتج ان المشرع لم يفصل ويعرف المؤسسات الناشئة بل اكتفى بتحديد فقط نوعية الصناديق المنشأة في إطار ترقية هذه المؤسسة.

وجاء في القانون 14/19 المتضمن قانون المالية 2020 نص المادة 69 التي حددت أنواع الضرائب التي تعفى منها المؤسسات الناشئة. [3]

[1] المادة 05 من القانون 21/15 المؤرخ في 30 ديسمبر2015 المتعلق بالقانون التوجيهي حول البحث العلمي و التطور التكنولوجي. ج. ر. العدد 71 المعدل والمتمم بموجب القانون 02/20 المؤرخ في مارس 2020 ،ج. ر العدد 20.

[2] القانون رقم 02/17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق ل 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 02. المؤرخ في 12 ربيع الثاني 1438 الموافق ل 11 يناير 2017 ال صفحة07.

[3] المادة 69 من القانون رقم 14/19 المؤرخ في 14 ربيع الثاني 1441 الموافق 11 ديسمبر 2019 المتضمن قانون المالية ص 26.

سعيا لتوضيح فكرة المؤسسات الناشئة قام المشرع بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 254/20 في 15 سبتمبر 2020 المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة اعمال وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها وبتحديد في المادة 11 التي تنص على انه: «تعتبر مؤسسة ناشئة كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتحترم المعايير الاتية :

1- يجب ان لا يتجاوز عمر المؤسسة ثمانية 08 سنوات

2- يجب ان يعتمد نموذج اعمال المؤسسة على منتجات او خدمات او نموذج اعمال او أي فكرة مبتكرة.

3- يجب ان لا يتجاوز رقم الاعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.

4- ان يكون راس مال الشركة مملوكا بنسبة 50 % على الأقل من قبل اشخاص طبيعيين او صناديق استثمار معتمدة، او من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة.

5- سيجب ان تكون إمكانيات نمو مؤسسات كبيرة بما فيه الكفاية.

6- يجب ان لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل » .[1]

بعد تمعن وقراءة المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 254/20 بتضح ان المشرع لم يقم بتقديم تعريف صريح للمؤسسات الناشئة بل اعتبرها كاحد مؤسسات القانون الجزائري المعمول به ، وقد اكتفى بإعطاء معايير من خلالها تحديد مؤسسة ما انها مؤسسة ناشئة.

الفرع الثاني:

خصائص المؤسسات الناشئة

تكتسب المؤسسات الناشئة طابعا خاصا من خلال خصائصها التي تجمع بين الجرأة في الابتكار، والمرونة في التسيير، والسعي لتحقيق نمو سريع رغم محدودية الموارد، هذه السمات تجعلها فاعلا محوريا في البيئة الاقتصادية الحديثة، خاصة في ظل التحديات والمتغيرات المستمرة وتتميز بالخصائص الاتي ذكرها:

[1] المرسوم التنفيذي رقم 254 / 20 المذكور سابقا، المادة 11، ص11 .

أولا: المؤسسات الناشئة تعتمد على التكنولوجيا بشكل كبير:

ترتكز المؤسسات الناشئة على ابتكار أفكار جديدة ومتميزة تهدف إلى تلبية احتياجات السوق بطريقة ذكية ومختلفة، وتعتمد بشكل رئيسي على التكنولوجيا الحديثة، التي تساهم في تسهيل الحصول على التمويل، وتوسيع نطاق التسويق عبر الإنترنت، وتحسين وسائل الاتصال داخليًا وخارجيًا، بالإضافة إلى تقديم خدمات سريعة وفعالة للعملاء[1].

ثانيا: مستحدثة وقيد الانشاء:

معظم المؤسسات الناشئة تبدأ في السوق التجريبية، حيث تنشأ أفكار مفترضة لدى صاحبها قبل ان تكتسب الطابع القانوني، وتتميز بكونها حديثة التكوين وشابة ولديها خيارات اما ان تصبح مؤسسة كبيرة او تتعرض للفشل. [2]

ثالثا: المؤسسات لناشئة وفرصة النمو التدريجي والمتسارع:

تتميز الشركات الناشئة (start up) بإمكانية التوسع السريع وتحقيق الإيرادات بسرعة، تفوق بكثير التكاليف المطلوبة لتشغيلها.

وبعبارة أخرى تمتلك المؤسسات الناشئة القدرة على تنمية اعمالها التجارية بسرعة من خلال زيادة الإنتاج والمبيعات دون ان يؤدي الى رفع تكاليف بنفس الوتيرة، وهذا يعني ان المؤسسات الناشئة ليست محددة الأرباح لأنها صغيرة بل بالعكس فهي قادرة على تحقيق أرباح كبيرة جدا. [3]

رابعا: متطلبات الانشاء منخفضة:

تعتمد الشركات الناشئة على تكاليف منخفضة، مما يمنحها ميزة تنافسية كبيرة مقارنة بالأرباح التي تحققها.

---

[1] الهام بومعزة، زين الدين القاضي، سحر حسين، شركة مساهمة البسيطة، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون (في إطار مذكرة مؤسسة ناشئة) ، تخصص قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945بقالمة 2023/2022 ص 17.

[2] حسن يوسفي، صديقي إسماعيل، دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2021 ص 73.

[3] مصطفى برنان، علي صولي، الاستراتيجية المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد11 ، العدد01 ، 2020،ص133.

وعادة ما تشهد هذه الشركات نموا مفاجأ وعلى سبيل المثال العديد من الشركات الكبرى اليوم مثل Microsoft،Google ،Apple ، بدأت من أماكن بسيطة مثل المنازل أو حتى مواقف سيارات. الفرضية الأساسية التي تقوم عليها الشركات الناشئة هي الحفاظ على التكاليف منخفضة مما يساعد على تحقيق الفوائد والمكاسب بشكل أسرع. [1]

المطلب الثاني:

تمييز المؤسسات الناشئة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

طرح مفهوم المؤسسات الناشئة الى جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من النقاشات الاقتصادية، نظرا لدورها المشترك في دعم التنمية وخلق فرص العمل، ويعد فهم موقع المؤسسات الناشئة ضمن هذا الإطار امرا مهما لتحديد طبيعتها ودورها في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

لهذا سنحاول تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفرع الأول، والى أوجه الاختلاف في الفرع الثاني.

الفرع الأول:

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الركائز الأساسية في الاقتصاد نظرا لدورها الكبير في تعزيز الإنتاج المحلي، وقد حظيت باهتمام واسع في السياسات الاقتصادية، مما يجعل من الضروري الوقوف عند تعريفها ومن بينها ما سنتطرق إليه كما يلي:

أولا: التعريف القانوني:

عرف المشرع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن القانون التوجيهي 02/17 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نص المادة 05 على انها: (مؤسسة انتاج السلع او الخدمات

[1] مختار بودالي، الصيغة التمويلية المتاحة للمؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية الصادرة عن جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، المجلد 08، العدد 02، الجزائر 2021، ص81

والتي تشغل من 01 الى 250 فردا ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 04 ملايير دينار ولا تتجاوز حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري وتستوفي معيار الاستقلالية) .

كما عرف المشرع في نفس القانون المذكور أعلاه تعريف المؤسسات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة ضمن المواد 08 ،09 ،10 في الجدول التالي:

نوع المؤسسة	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (دج)	مجموع الحصيلة السنوية	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 مليون	ضرورة توفر معيار الاستقلالية في التسيير
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون	
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	بين 400 مليون و 4 ملايير	بين 200 مليون و 1 مليار	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المواد 08، 09، 10 من الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادر بتاريخ 2017/01/11، ص 06.

بناءا على ما سبق تصنف المؤسسات حسب عدد العمال ورقم الاعمال والحصة السنوية ومع ذلك في حال كان هناك تباين في التصنيف بين عدد العمال من جهة، ورقم الاعمال او الحصيلة من جهة أخرى ، فان تصنيف المؤسسة يعتمد على رقم الاعمال او الحصيلة .

ثانيا : التعريف الاقتصادي:

رغم انم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت محور اهتمام العديد من الباحثين ، الا ان تعريفها لا يزال غير واضح تماما ، فقد اجمع على صعوبة وضع تعريف دقيق شامل لها، في هذا السياق ذكر Bennett et shpsey عام 1982 ان الكونغرس الأمريكي احصى اكثر من 700 تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كما اشار d'Amboise عام 1996 الى استمرار الغموض حول هذا المصطلح والخلاف بين الباحثين بشأنه .

ويرى معظم الباحثين ان السبب الرئيسي وراء صعوبة توحيد تعريف هذه المؤسسات يكمن في التباين الكبير بينها ، ووفقا Torres فان غياب تعريف موحد يرجع الى عدة عوامل ، منها اختلاف الدول تفاوت مستويات التطور الاقتصادي ، وتأثير النظام السياسي. [1]

نظرا للاختلافات المذكورة سابقا في تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد اخترنا اعتمادا تعريف لجنة الأمم المتحدة لتنمية الصناعية في الدول النامية :(عرفت المؤسسة الصغيرة على انها تلك المؤسسة التي ينشط فيها ما بين 15 و 19 عامل، والمؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل مابين 20 الى 99 عامل ، في حين المؤسسة الكبيرة يعمل فيها اكثر من 100 عامل) [2]

الفرع الثاني:

أوجه الاختلاف بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتضح العديد من الفروقات بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يلي:

[1] احسن جميلة، عامر احمد، خصوصية سير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين التمييز والاختلاف مع نظرة حول سير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، الصادرة عن جامعة مستغانم، المجلد02، العدد 01 ،2015 الصفحة 227 .

[2] ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين ن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة الصادرة عن جامعة جيجل الجزائر ، المجلد 02 ، العدد 01 . 2018، الصفحة 216 .

أولا: الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الهدف من التأسيس:

تعتبر المؤسسات الناشئة هي شركات تبدأ بفكرة مبتكرة تهدف الى احاث تغيير في السوق والصناعة، مع إمكانية التوسع محليا او عالميا منذ البداية، يسعى مؤسسوها الى تطوير مشروعهم ليصبح شركة كبيرة ذات تأثير واسع.

بينما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على تنفيذ مشاريع تقليدية تلبي احتياجات السوق المحلية دون تقديم حلول جديدة او ابتكارية، يركز أصحابها على تحقيق الاستقرار والتوسع التدريجي وزيادة الأرباح دون السعي وراء تحويل المشروع الى شركة كبرى. [1]

ثانيا: الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث خطوات التأسيس:

تعتمد الشركات الناشئة على الابتكار، مما يجعل فرص تمويلها ودعمها اقل ويتطلب من رائد الاعمال جهودا كبيرة لأثبات جدوى مشروعه.

بينما تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خطط عمل واضحة ونماذج مجربة مما يمنحها فرص أكبر للحصول على التمويل والاستقرار.[2]

ثالثا: الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث تمويلها:

تعتمد الشركات الناشئة على مصادر تمويل متنوعة نظرا لطبيعة افكارها المبتكرة والمخاطر المرتبطة بها يلجأ رواد الاعمال عادة الى البحث عن مستثمرين يؤمنون بفكرتهم، او المشاركة في مسابقات وحاضنات اعمال للحصول على دعم مالي وتوجيهي.

---

[1] علي بخيتي، سليمة بوعوينة ، المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "واقع و تحديات، دراسات وابحاث "، العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مجلة دولية ، صادرة عن جامعة زيان بن عاشور ن الجلفة ، المجلد 12 ، العدد 04 ، 2020 ، صفحة 540 .

[2] امنة بن يحيى ايت منصوري، دور حاضنات الاعمال في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة 08 ماي 1945. قالمة، 2021 /2022، الصفحة 13.

اما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فان تمويلها يعتمد غالبا على الموارد الذاتية لصاحب المشروع، او على القروض البنكية، إضافة الى الاستفادة من برامج الدعم والمنح التمويلية التي توفرها الجهات المختصة بعد استيفاء الشروط المطلوبة.[1]

المبحث الثاني:

الإطار الهيكلي للمؤسسات الناشئة "شركة المساهمة البسيطة"

شركة المساهمة البسيطة هي نوع جديد من الشركات أدرجه القانون الجزائري، وتتميز بأنها تفرض عددا معينا من الشركاء أو حدا أدنى لرأس المال، كما تمتع بمرونة كبيرة في كيفية إدارتها وتنظيمها حسب ما ينص عليه في النظام الأساسي.

وقد خصص لها المشرع اهتماما خاصاً لأنها تعد شكلا من أشكال دعم مؤسسات الناشئة، باعتبارها اداة مهمة في تنشيط الاقتصاد الوطني، وتشجع على انشائها بما يتوافق مع متطلبات السوق من خلال وضع إطار قانوني ينظمها بشكل واضح.

وقد قسمنا هذا المبحث الى مطلبين، خصصنا المطلب الأول مفهوم شركة المساهمة البسيطة، والمطلب الثاني الى شروط تأسيس شركة المساهمة البسيطة.

المطلب الأول:

مفهوم شركة المساهمة البسيطة

استحدث المشرع شكلا تجاريا خاصا بالمؤسسات الناشئة بموجب القانون 09/22 الا وهو شركة مساهمة البسيطة الذي اعتبرها شركة تجارية حسب الشكل مهما كان غرضها، وقد عرفها بموجب نص المادة 715 مكرر 133: «شركة المساهمة البسيطة هي الشركة التي ينقسم رأس مالها الى أسهم وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر الا في حدود ما قدموا من حصص[2]»

[1] على بخيتي، سليمة بعوينة، المرجع السابق، صفحة 542.

[2] القانون رقم 09/22 المؤرخ في 04 شوال 1443 الموافق ل 5 ماي 2022 المعدل والمتمم للأمر رقم 59/75 المؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري الجريدة الرسمية العدد 32 المؤرخة في 13 شوال 1443 الموافق ل 14 ماي 2022، ص 12.

وسنتطرق الى تعريف شركة المساهمة البسيطة في الفرع الأول، ثم الى خصائصها في الفرع الثاني.

الفرع الأول:

تعريف شركة المساهمة البسيطة

تعتبر شركة المساهمة البسيطة أحد أبرز الشركات التي تجمع بين رأس المال والمرونة في تقسيم المسؤوليات ولفهمها أكثر سنتطرق الى تعريف شركة المساهمة البسيطة وخصائصها

أولا: التعريف القانوني لشركة المساهمة البسيطة:

قام المشرع باستحداث تعديل في مضمون القانون التجاري وذلك حسب المواد 715 مكرر 133 و134 من القانون 09/22 سالف الذكر حيث عرف المشرع شركة المساهمة البسيطة على انها: «الشركة التي يمكن أن تؤسس من طرف شخص او عدة اشخاص طبيعيين أو معنويين إذا كانت شركة المساهمة البسيطة لا تضم الا شخص واحد هذا تسمى شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد [1]»

ويجب الإشارة له ان هذا النوع من الشركات لا ينشأ الا في حالة حصول شركة على علامة يطلق عليها المؤسسة الناشئة.[2]

ثانيا: تعريف الفقهي لشركة المساهمة البسيطة:

تعددن التعاريف الفقهية لشركة المساهمة البسيطة لكن المعنى يبقى واحد، لذا حصرنا جل التعاريف في تعريف واحد الذي يرى ان شركة مساهمة البسيطة هي شركة تتكون من شركاء لايتحملون الخسائر الا في حدود ما قدموه من حصص، وهي النوع من الشركات التي تقوم على المرونة الكبيرة في تشغيلها، ولهذا السبب لا يعتبر هؤلاء تجارا فاذا افلست الشركة لا يؤدي ذلك الى افلاس شركائها أن لا يسألون عن ديون الشركة الا في حدود قيمة الأسهم التي يملكونها ولقد ترك القانون الحرية للشركاء لتحديد قواعد تسيرها وتنظيمها بحكم انها شركة تجارية.

---

[1] القانون 09/22 المذكور سابقا ص 12 .

[2] مرابط روميسة، شركة مساهمة بسيطة في ظل التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية الصادرة عن جامعة سوسة تونس، مجلد 07، العدد 02، 2024 ص 78.

ومن خلال هذا التعريف، نرى ان شركة المساهمة البسيطة تقوم على الاعتبار المالي مثلها مثل شركة المساهمة، على اعتبار رأس مالها عبارة عن أسهم وهذأ الأخير هو سند قابل للتداول تصدره شركة المساهمة كتمثيل لجزء من رأس مالها. [1]

الفرع الثاني:

خصائص شركة المساهمة البسيطة

تعد شركة المساهمة البسيطة من الأشكال القانونية الحديثة التي أقرها المشرع لتشجيع الاستثمار وتبسيط إجراءات تأسيس وتسيير الشركات وتمتاز هذه الشركة بمرونتها الكبيرة في التنظيم والإدارة مما يجعلها تمتاز بمجموعة من الخصائص.

أولا: عدم اشتراط حد أدنى للشركاء :

لم يشترط المشرع لتأسيس شركة المساهمة البسيطة توفر حد أدنى من الشركاء فيمكن ان تؤسس من طرف شخص واحد أو عدة أشخاص طبيعيين أو معنويين فالأمر مرده لإدارة الشركاء دون تحديد قانوني مسبق لعدد هؤلاء. [2]

لقيام شركة لابد من عقد بين الأطراف أي أن تعدد الشركاء شرط أساسي لتأسيسها، فلا يمكن انشاء شركة بشخص واحد فقط لأن تأسيسها يتطلب اتفاق شخصين على الأقل، وأحيانا أكثر على المشاركة في رأس المال، والمقصود بتعدد الشركاء أن يكون هناك أكثر من شخص يملك حصصا في رأس مال الشركة، أما إذا كان شخص واحد يملط كل الحصص، فهذا استثناء وليس القاعدة العامة.

ثانيا: عدم اشتراط حد أدنى لرأسمال شركة:

لا يتحمل المساهمين في شركة المساهمة البسيطة المسؤولية عن ديون الشركة أو حقوق الغير الا في حدود المساهمات المقدمة كحصة في الشركة، أي أنها تقوم على الاعتبار المالي مثلها مثل شركات الأموال الأخرى وهذأ ما نصت عليه المادة 715 مكرر 133 في فقرتها الأولى بأن المساهمين لا

[1] بوغدير صبرينة، غراس العربي، النظام القانوني لشركة المساهمة البسيطة، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون خاص قسم الحقوق كلية الحقوق ،جامعة بلحاج بوشعيب ، عين تموشنت الجزائر،2025/2024 ض 6 .

[2] أنظر المادتين 715 مكرر 133-، مادة 715مكرر 134 من القانون رقم 09/22 سالف الذكر.

يتحملون الخسائر الا في حدود ما قدموه من حصص، غير أن المساهمة في الشركة يمكن أن تكون بفكرة وفي هذه الحالة تكون مسؤولية المساهم في حدود ما نص عليه القانون الأساسي، طبقا لما جاء في المادة 715 مكرر 134 قانون التجاري الجزائري.

غير أن المساهمة في شركة المساهمة البسيطة لا تقتصر على المساهمات النقدية فحسب، بل يمكن أن تكون المساهمة بفكرة أو مشروع معين وفي هذه الحالة، تكون مسؤولي المساهم محدودة بالقيمة المتفق عليها في النظام الأساسي للشركة.

المطلب الثاني:

شروط تأسيس شركة المساهمة البسيطة

يعتبر تأسيس شركة المساهمة البسيطة في التشريع الجزائري من بين الأشكال القانونية الأكثر تنظيما وتعقيدا، نظرا لما تتمتع به هذه الشركة من أهمية اقتصادية كبرى سواء من حيث حجم راس المال او عدد شركاء او طابعها التجاري غالبا وقد حرس المشرع من خلال القانون التجاري لا سيما في إطار التعديلات المتعاقبة على وضع شروط دقيقه لتأسيس هذا النوع من الشركات وذلك ضمن الشفافية وحمايه المساهمين والدائنين وضبطا للسوق المالية.

الفرع الأول:

الشروط الموضوعية العامة والخاصة

تعد شركة المساهمة البسيطة شكلا من أشكال الشركات التجارية التي تخضع لأحكام قانون الشركات، وتتطلب لقيامها توافر مجموعة من الشروط الموضوعية، سواء كانت عامة تنطبق الى مختلف الشركات او خاصة تميز هذا النوع تحديدا، وبعد فهم هذه الشروط خطوة او سياسة لضمان تأسيس الشركة شكل قانوني وسليم.

أولا: الشروط الموضوعية العامة:

1-التراضي:

ويقصد به اتفاق ارادتين من اجل احداث اثار قانوني، ولا يصح العقد الا بتواجد هذا الركن وهذا يعني ان يرد عقد الشركة على غايتها وطريقة ادارتها وكذا على تكوين رأس مالها وما الى ذلك، ولصحة هذا الركن يجب ان يكون خليا من العيوب التي تشوب الارادة وهي الغلط والتدليس والاكراه، وبديهي ان الرضا لا يكون صحيحا إذا صدر عن قاصر غير مميزا ومن في حكمه من مجنون ومعتوه لانعدام الارادة لديهم، تبعا لهذا لا يمكنهم ابرام التصرفات القانونية والا كان مصيرها البطلان المطلق.[1]

متى كان الشخص بالغا سن الرشد 19 سنة كاملة، متمتعا بكامل قواه العقلية وغير محجوز عليه يجوز له مباشرة جميع حقوقه المدنية، او القيام بمختلف التصرفات القانونية.[2]

2-المحل

يقصد بمحل الشركة هنا، المشروع الذي استهدفه الشركاء من وراء انشاء الشركة، فلابد ان يكون ممكنا فلا يمكن ان يكون محل الشركة مستحيل التحقق[3] اضافة الى ذلك يجب ان يكون المحل مشروعا من الناحية القانونية، فلا يجوز ان يكون غرض الشركة هذا منافي القواعد العامة، كإنشاء شركة للمخدرات، وفي هذه الحالة يعتبر عقد الشركة باطلا بطلانا مطلق باعتبار ان المحل غير مشروع[4].

3-السبب

نقصد بسبب الباعث الذي دفع المتعاقد الى ابرام عقد الشركة اي الحاجة الى تحقيق الأرباح ومن ثم اقتسامها بعد اداء المشروع الاقتصادي[5].

---

[1] محمد بشير، عز الدين دراعو، مقومات عقد الشركة وجزاء الاخلال بها في التشريع الجزائري ،مجلة العلوم القانوني والاجتماعية الصادرة جامعة وهران 2، والمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، مجلد الثاني، العدد01، الصفحة162-163.

[2] المادة 40 من القانون رقم 07 / 05 المؤرخ في 25 ربيع الثاني 1428 الموافق ل 13 ماي 2007 المعدل والمتمم للأمر رقم 75 / 58 المؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق ل 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية، العدد 31 المؤرخة في 25 ربيع الثاني 1428 الموافق ل 13 ماي 200.

[3] راجع المادة 92 من القانون المدني الجزائري.

[4] راجع المادة 93 من القانون المدني الجزائري.

[5] محمد بشير، عز الدين دراعو، مرجع سابق، ص 164.

ثانيا: شروط موضوعية الخاصة:

1- عدم اشتراط حد أدنى للشركاء:

ان الاصل في تكوين شركة المساهمة ان تؤسس من شركاء لا يمكن ان يقل عدد الشركاء فيها عن 07.[1]

لم يقم المشرع بتحديد عدد أدني من المساهمين، وهذا ما ورد في المادة715 مكرر134 التي جاء فيها « ان شركة المساهمة البسيطة تتميز بعدم اشتراط عدد ادنى من الشركاء» لذلك يتوقع ان تنشأ هذه الشركة بأقل عدد ممكن من الشركاء وهو اثنان كما ورد في المادة 416 من القانون المدني، أو أكثر، ولم يحدد لها حد اقصى بخلاف شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة شركة التوصية بالأسهم[2].

2-حصص وراس المال:

في القانون التجاري الجزائري وعلى غراره القانون التجاري الفرنسي، انه لم يتم تحديد لا الحد الادنى ولا الحد الاقصى لراس المال الذي من خلال يمكن تأسيس الشركة، وهذا بالفعل ما حدث مع شركة المساهمة البسيطة حيث تركت الحرية للشركة في تحديده عن طريق قانونها الاساسي، وانا رأسمالها قد يتكون من حصص نقدية (مبلغا من النقود) أو حصص عينيه (كل مال مقدم من غير النقود يكون عباره عن عقار او منقول) فعلى المساهمين في شركة المساهمة البسيطة تقديم المقدمات النقدية في اليوم الذي تأسس فيه ويتم تحريرها بما لا يقل عن نصف مبلغها، ما مراعاة الإفراج عن الفائض في غضون خمس سنوات من يوم قيد الشركة في السجل التجاري.

[1] خالدي ثامر، شركة المساهمة البسيطة في ظل قانون التجاري الجزائري رقم22/09، مجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد06، العدد03 ، السنة2023 ، ص 448-467.

[2] مناجلي محمد لمين، النظام القانوني لشركة المساهمة البسيطة وملائمته للمؤسسات الناشئة، المجلد 08، العدد 03، سنة 2023، ص 597.

الا ان هذا الشرط لم يرده المشرع الجزائري في التعديل الاخير للقانون التجاري 22 09 فيما يخص شركة المساهمة البسيطة.[1]

أجاز المشرع بتقدير الحصص العينية دون اللجوء الى مندوب الحصص، ويكون ذلك الا بإجماع المساهمين، على تتجاوز قيمة الحصص العينية جميعها نصف راس مال الشركة تطبيقا لأحكام المادتين 715 مكرر 141 و 715 مكرر 142 من القانون التجاري الجزائري ورغم الحرية الممنوحة في شركة المساهمة البسيطة والتسهيلات والمرونة الا انه لا يجوز تكوين راس مال عن طريق اللجوء العلني للادخار.

كما يمنع من تداول اسهمها في البورصة حسب المادة 715 مكرر 138 من القانون 22/ 09. [2]

قد حصر المشرع الجزائري تأسيس شركة المساهمة في طريقتين، اما عن طريق اللجوء العلني للادخار أو ما يطلق عليه التأسيس المتتابع، إذ يتم تحديد مشروع عقد تأسيسي لشركة المساهمة لدى الموثق بطلب من المؤسسين ثم إيداع نسخة من مشروع العقد لدى السجل التجاري لتتم عملية الاكتتاب، اما بالنسة للطريقة الثانية عكس السابقة الذكر تتم دون اللجوء إلى علانية الادخار "التأسيس الفوري أو المغلق "بمعنى تأسيس الشركة بين المساهمين المؤسسين فقط دون طرح الأسهم للاكتتاب العام.[3]

3- عدم تحديد حد أدنى لرأس مال:

طبقا لنص المادة 715 مكرر 139 التي تضمنت حرية تحديد رأس مال الشركة في القانون الأساسي بالتراضي من طرف الشركاء وبالتالي فان المشرع أجازه تأسيس هذا النوع من الشركات بدينار الواحد.[4]

[1] كمون أحمد، أڤوجيل يوسف، احكام شركة المساهمة البسيطة في القانون التجاري الجزائري، مذكرة ماستر تخصص قانون اعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة احمد درايعية، أدرار، 2023/2022، ص 35.

[2] عليمة مولاي، محمد مزاولي، استحداث شرك المساهمة البسيطة في ظل القانون 22/ 09، المجلة القانون والتنمية المحلية، الصادرة عن جامعة احمد درابعية، ادرار، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 20،ص 36- 37.

[3] الهام بومعزة، زين الدين القاضي، سحر حسين، مرجع سابق، ص49.

[4] المادة715 مكرر 139 من القانون رقم 22/ 09 المذكور سابقا.

الفرع الثاني:

الشروط الشكلية

بالنسبة للشروط الشكلية ومهما كان شكل الشركة التجارية يستلزم الرجوع إلى احكام العامة في القانون التجاري ويتمثل الأمر في تحرير القانون الأساسي والشهر لدى المركز الوطني للسجل التجاري .

أولا: تحرير القانون والعقد الأساسي للشركة:

القانون الأساسي ضروري وإلزام قانوني في كل أنواع الشركات[1]، فالخطوة الأولى في تأسيس شركة المساهمة البسيطة تتمثل في صياغة القانون الأساسي، و هذه تعد خطوة حاسمة فمن خلالها يتم تحديد جميع إجراءات العمل الخاصة بالشركة، و يتضمن القانون الأساسي على وجه الخصوص العناصر التالية:

- أسماء المساهمين
- الشكل القانوني
- اسم الشركة
- غرض الشركة
- حياة الشركة
- المساهمات المقدمة
- مقدار رأس المال
- القيمة الاسمية للأسهم
- عدد الأسهم المكتتب بها من قبل المساهمين
- تاريخ إغلاق السنة المالية

ويجب أن تذكر هذه البنود أيضاً:

- الشروط التي تحكم الحقوق والالتزامات المرتبطة بالأسهم
- شروط إدارة الشركة

[1] المادة 564من القانون رقم 22/ 09 المذكور سابقا

- الإجراءات المنظمة للاحتياطي القانوني وتشكيل الاحتياطات النظامية
- الإجراءات التي تحكم القرارات الجماعية
- تعيين محافظ الحسابات
- القواعد التي تحكم انتهاء الشركة والتصفية المحتملة.[1]

يتوجب تحرير العقد التأسيسي للشركة بشكل رسمي, أي لابد من اللجوء إلى الموثق فالعقد الرسمي حجة على أطرافه, لا يقبل أي دليل إثبات فيما يتجاوزه أو يخالفه, الأم إذا ثبت تزويره.[2]

ترك المشرع الجزائري حرية واسعة للشركاء في تنظيم الشركة وهيكلتها، فيجب على الشركاء صياغة العقد التأسيسي للشركة في شكل رسمي والا كانت الشركة باطلة.

فكون عقد الشركة من العقود الشكلية يجعله يخضع لعدة إجراءات شكلية وهو ما نصت عليه المادة 595 من القانون التجاري، " يحرر الموثق مشروع القانون الأساسي لشركة المساهمة، بطلب من مؤسس أو أكثر، وتودع نسخة من هذا العقد بالمركز الوطني للسجل التجاري".[3]

كما يجب على الشركاء تقديم نسخة إلى الموثق من القرار المنشور في البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، وهو القرار المتعلق بمنح علامة المؤسسة الناشئة الصادر من طرف اللجنة الوطنية المختصة ليدرجه ضمن القانون الأساسي لشركة المساهمة البسيطة. [4]

ثانيا: الشهر لدى المركز الوطني للسجل التجاري:

بعد الإنهاء من إجراءات تحرير العقد الأساسي للشركة، يجب أن يودع العقد لدى المركز الوطني للسجل التجاري حتى تكتسب الشركة شخصيتها المعنوية، فلا تتمتع الشركة بالشخصية المعنوية الإ من تاريخ قيدها.[5]

تتمثل إجراءات الشهر حول إيداع نسخة موجزة من العقد التأسيسي للشركة لدى السجل التجاري بهدف تسجيلها، يلي ذلك نشر هذا الملخص في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية، إلى جانب نشره في إحدى

[1] خالدي ثامر، مرجع سابق ، ص 460 .
[2] المادة 304 من القانون المدني الجزائري.
[3] المادة 595 من القانون التجاري.
[4] تيفكرت خيرالدين، خثير محمد ياسين، الإطار القانوني لنشأة شركة المساهمة البسيطة في التشريع الجزائري ، مذكرة ماستر قانون خاص معمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون تيارت،ص 52.
[5] المادة 549 من القانون التجاري .

الصحف اليومية المعتمدة. وفي حال لم يتم تسجيل الشركة في السجل التجاري، فإنها لا تكتسب الصفة القانونية التي تخولها الاستفادة من مزايا النشاط التجاري، لكنها تظل خاضعة للالتزامات والآثار المترتبة عليه.[1]

[1] بن لطرش منى, محاضرات في مادة الشركات التجارية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس قسم القانون الخاص, كلية الحقوق جامعة منتوري بقسنطينة,28 ماي 2023، ص.7

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا للفصل الأول تحت عنوان الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة، نستنتج أنه لا يوجد تعريف دقيق وموحد لهذه المؤسسات، حيث تنوعت واختلفت التعاريف الاقتصادية والقانونية لها. ومع ذلك، هناك اتفاق على مجموعة من المعايير التي تميزها، أبرزها اعتمادها على الابتكار واستخدام التكنولوجيا لتقديم منتجات أو خدمات جديدة، مع التركيز على القدرة على النمو السريع والتكيف مع المتغيرات، مما يسمح لها بالتنوع في نشاطها التجاري والاتجاه الاقتصادي الذي تنشأ من أجله.

نستخلص مما تناولناه في الفصل الثاني أن شركة المساهمة البسيطة تُعد أحد أنواع الشركات التجارية التي استحدثها المشرع الجزائري بموجب القانون 22-09، وقد تم تصميم هذا النوع من الشركات خصيصًا ليتناسب مع احتياجات حاملي علامة "مؤسسة ناشئة"، مما يمنحهم إطارًا قانونيًا مرنًا يتيح لهم تأسيس شركات بسهولة، مع الحفاظ على مزايا النمو والابتكار التي تميز المؤسسات الناشئة.

الفصل الثاني:
المؤسسات الناشئة كألية للتنمية الاقتصادية

تشكل المؤسسات الناشئة في الوقت الراهن أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، لما توفره من حلول مبتكرة لمشكلات اقتصادية واجتماعية معقدة، مستندة في ذلك إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة واعتماد نماذج أعمال جديدة قائمة على الإبداع والمبادرة.

وتبرز أهمية هذه المؤسسات بشكل خاص في الدول النامية، حيث تُعد أداة فاعلة لتحفيز النمو المستدام وتنويع مصادر الدخل. وفي السياق الجزائري، أضحى دعم المؤسسات الناشئة خيارًا استراتيجيًا يندرج ضمن السياسات الوطنية الرامية إلى الحد من التبعية لقطاع المحروقات، وتعزيز روح المبادرة الفردية، ودمج الطاقات والكفاءات الشبابية في الدورة الاقتصادية.

وعليه، فإن دراسة الإطار القانوني المنظّم لهذه المؤسسات تكتسي أهمية بالغة، باعتبارها مدخلًا لفهم الدور الذي يمكن أن تضطلع به هذه الفئة من الكيانات الاقتصادية في تحقيق التحول الهيكلي المنشود، وبناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة والمقاولة والابتكار.

لهذا سنحاول في المبحث الأول التطرق الى فعالية المؤسسة الناشئة، وفي المبحث الثاني الى واقع المؤسسات الناشئة.

المبحث الأول:

فعالية المؤسسات الناشئة

تلعب المؤسسات الناشئة دورا متزايد الأهمية في الاقتصاد الحديث حيث توفر بيئة ملائمه لنمو والتطوير، مما يساهم في بناء اقتصاد أكثر تنوعا ومرونة كما تلعب مصدر اساسيا لفرص العمل للشباب، وتساهم في تعزيز الثقافة الريادية في المجتمع.

ولهذا سنتطرق في المطلب الأول الى دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية، وفي المطلب الثاني الى الأطر الداعمة لها.

المطلب الأول:

دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية

تعد المؤسسات الناشئة فاعلا محوريا في الاقتصاديات المعاصرة حيث اصبحت من بين الادوات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، والمساهمة في تنشيط الاقتصاد الوطني، من خلال الابتكار كما تؤدي دورا تكميليا في دعم المشروعات الكبرى مما يمنحها مكانة في المشاهد الاقتصادي وتحقيق التوازن في هيكلة الاقتصاد الوطني وذلك من خلال ما يلي:

الفرع الأول:

خلق الثروة

تمتلك المؤسسات الناشئة في الجزائر قدرة كبيره على خلق الثروة، تماما كما فعلت العديد من الدول حول العالم، فهي توفر عائدات هامة وتساهم في رفع الدخل الوطني خلال فتره قصيرة نسبيا، نظرا لسهوله وسرعة انشائها مقارنه بالمؤسسات الكبرى مما يسمح لها بالدخول السريع الى السوق والانتاج وتؤدي المؤسسات الناشئة وظيفة هامة في تقليل الفجوات داخل المنظومة الإنتاجية حيث تعزز الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتدعم المشاريع الكبرى، مما يساهم في تنويع الاقتصاد الوطني.

اضافه الى ذلك تعمل هذه المؤسسات على دعم الأنشطة الاقتصادية للشركات الصناعية الكبرى عبر تزويدها بالمنتجات والخدمات الوسيطة التي تحتاجها، كما تساهم في خلق فرص العمل من خلال تقديم

الخدمات وتعد خيارا مثاليا لاستثمار المدخرات الصغيرة في المشاريع المنتجة تحقق قيمة مضافه نظرا لحاجاتها الى راس المال اقل بدء نشاطها.

توفر المؤسسات الناشئة فرصه للأفراد للاستثمار أموالهم، كما تلعب دورا في تلبيه احتياجات السوق المحلية من المنتجات والخدمات، ما يساعد في تقليل الاعتماد على الاستيراد والحفاظ على احتياط العملة الصعبة، كما انها تعزز النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية والمدن الصغيرة بفضل مرونتها وسهوله انتشارها.

تساهم الشركات الناشئة في فتح اسواق جديدة او اعادة تشكيل الاسواق التقليدية عبر تقديم حلول ومنتجات مبتكرة.[1]

الفرع الثاني:

خلق مواطن شغل جديدة

تعد المؤسسات الناشئة رافدا مهما في دعم التشغيل الذاتي وتعزيز مناخ الاستثمار، خاصة بالنظر الى اعتمادها على رؤوس أموال صغيرة لبدء النشاط ومن خلال هذا النموذج الاقتصادي المرن، تمتلك القدرة على خلق فرص عمل جديدة، والمساهمة في خفض معدلات البطالة بالإضافة الى الحد من ظاهرة هجرة الأدمغة

كما تساهم هذه المؤسسات في تجاوز ثقافة الاتكالية من خلال نشر ثقافة المبادرة والعمل الحر، ما يساهم في غرس التنمية وروح الابتكار والابداع لدى فئة الشباب، وتعتبر بيئة المؤسسات الناشئة محفزة لظهور الافكار الجديدة والاختراعات وهو ما لا يتوفر غالبا في اطارات التقليدية للمشاريع الكبرى

وبالتالي فان المؤسسة الناشئة تعد استراتيجية فعالة لبناء اقتصاد قائم على المعرفة، من خلال المحافظة على الرأس المال البشري والفكري وتقليص هجرته نحو الخارج، الى جانب معالجة العديد من التحديات التي يوجهها الشباب، وتنعكس هذه المساهمة على عده مستويات منها:

[1] عامر مصفح رانية، دور المؤسسات الناشئة في ترقية الاقتصاد الوطني مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون خاص قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعه عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2022/2021، ص 29.

- التخفيف من ظاهرة الفقر.
- توفير فرص ومكافئات عادلة.
- خلق وظائف جديدة.
- تمكين العاملين المباشرين وغير مباشرين ضمن سلاسل التوريد من فرص العمل والنمو.[1]

الفرع الثالث:

زيادة الناتج المحلي

تتضح اهمية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي، وذلك عبر توفير السلع والخدمات سواء المستهلك النهائي او الوسيط مما يساهم في زياده الدخل الوطني للدولة، كما تساهم في رفع معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج، حيث توفر بيئة مناسبة للتجديد والابتكار، مما يعزز استخدامها مقارنة بالعمل الوظيفي الحكومي العام، كما تستمر انتاجية لعمل في التحسن، بالإضافة الى ذلك تسهم المؤسسات الناشئة في الحد من الاسراف والضياع على المستوى الوطني وتؤدي هذه العوامل المجتمعة الى زيادة الناتج المحلي وتنوعه، ليشمل العديد من المنتجات البديلة او المكملة.[2]

المطلب الثاني:

الأطر الداعمة للمؤسسات الناشئة كألية للتنمية الاقتصادية

تُعد المؤسسات الناشئة من المحركات الجديدة للتنمية الاقتصادية، لكن نجاحها يتوقف على وجود إطار داعم متكامل. فغياب هذا الإطار يجعلها تواجه صعوبات في النمو والاستمرار، خاصة في البيئات غير المحفزة. ومن هنا تبرز الحاجة إلى منظومة دعم فعالة تمكّن هذه المؤسسات من الإسهام الحقيقي في تحقيق التنمية، لاسيما في الجزائر التي تسعى إلى تنويع اقتصادها والاعتماد على الابتكار.

[1] بن عيادة جليلة، دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية الصادر عن جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2022، ص 170.

[2] صورية بوطرفة،نجوى نصرة ، دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة -حالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد والتنمية ،الصادرة عن جامعة العربي تبسي ،الجزائر، ص 29.

وهنا سنحاول التطرق الى صندوق تمويل المؤسسات الناشئة في الفرع الأول، وحاضنات الاعمال في الفرع الثاني، ومسرعات الأعمال في الفرع الثالث.

الفرع الأول:

صندوق تمويل المؤسسات الناشئة

يُعد صندوق تمويل المؤسسة الناشئة أداة محورية لدعم رواد الأعمال وتمكينهم من تحويل أفكارهم إلى مشاريع واقعية. ففي الجزائر، يشكّل هذا الصندوق إحدى الآليات الجديدة لتعزيز الابتكار وتحفيز النمو الاقتصادي عبر دعم مالي موجه وميسر.

أولا: كيفية الأنشاء:

جاء قرار انشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة عقب الندوة الوطنية للمؤسسات الناشئة" الجيريا ديسرابت 2020" التي حضرها رئيس الجمهورية والوزير الاول بمشاركة ازيد من ألف مشارك من المؤسسات الناشئة والحاضنات وممثلي هيئات حكومية ومالية وخبراء، كما اضاف رئيس الجمهورية ان هذه الالية التمويلية الجديدة للشباب تمكنهم من تفادي البنوك ما ينجر عنها من ثقل بيروقراطي من خلال هذه الوسيلة التي تتمتع بالمرونة التي تتطلبها المؤسسات الناشئة.[1]

اما المخاطر يتحملها الصندوق الوطني للتمويل المؤسسات الناشئة، خاصة وان الدولة هي التي تقوم بتمويله، فهو مفتوح على القطاع الخاص الوطني والاجنبي، فهذا الصندوق هو عبارة عن صناعة مالية تتكون من عده فاعلين، منها المال العمومي من جهة، ومن جهة اخرى المستثمرين الخواص والرجال الأعمال الذين يساهمون في تمويل هذا النوع من المؤسسات هذا الصندوق سيكون مفتوح على الاستثمار الوطني والاجنبي لان الاستثمار يجب ان يكون عالمي كون طبيعة الربح للمؤسسة الناشئة يمتاز بالسرعة على خلاف طبيعة الربح للمشروع العادي، فالحكومة الجزائرية تعمل على وضع اطار قانوني

[1] مزيان امينة، عماروش خديجة ايمان، الشركات الناشئة في الجزائر، بين واقعها متطلبات نجاحها، ضمن الكتاب الجماعي حول المؤسسات الناشئة لمتطلبات نجاحها،ص 44.

للمؤسسات يجعلها تستفيد من دعم مالي للدولة ومن الدعم خارجي، ومن دعم مالي لأصحاب المشاريع المبتكرة.[1]

ثانيا: طريقة عمل الصندوق:

يعتمد الصندوق على آلية تمويل قائمة على الاستثمار في رأس مال الشركات الناشئة، بدلًا من الميكانيزمات التقليدية المعتمدة على القروض. فهو يُعتبر شريكًا مؤسسًا، يشارك الشركة في الأرباح كما في الخسائر، ويقوم باستثمار مباشر في المشروع مقابل حصة تُقدَّر بـ 10%.

ومن جهته، ينظم الصندوق عملية دراسة طلبات التمويل وفقًا لقدراته الاستيعابية، ويمنح الأولوية للقطاعات التي تُمثل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. كما يولي اهتمامًا خاصًا لبعض القطاعات المُهمَّشة أو "الغارقة"، التي تتطلب إنشاء مؤسسات جديدة وتمويلاً كفيلًا بإعادة تأهيلها وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية[2].

ثالثا: الأساس القانوني:

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المادة 131 من القانون 19/ 14 المؤرخ في 11/ 12/ 2019 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020[3]، وبالاعتماد على ما جاء في قانون المالية وخصوص نص المادة 131 يمكن إعطاء تعريف لهذا الصندوق بأنه « جهاز يتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية رغم إدارته في وزارة المؤسسات الناشئة ويعتبر من الهيئات الداعمة للمؤسسات الناشئة» [4]

[1] اقلولي ولد رابح صافية، ما كانة المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري، الملتقى الوطني الثاني شرح حول المؤسسات الناشئة والحاضنات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد محمد الاخضر، الوادي، الجزائر، يوم 15 2021 ص 38 -39.

[2] الهام بن خليفة، سليمة عطية، نحو رؤية جديدة لترقية بيئة المؤسسات في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول المؤسسات الناشئة والحاضنات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد محمد الاخضر، الوادي، الجزائرن يوم 15 فيفري 2021 ص 213- 214.

[3] القانون رقم 19/ 14، يتضمن قانون المالية لسنة 2020 ن.ج.ر.ع. 81 الصادرة في 30/ /12/ /2019-ص02.

[4] القانون رقم 20-07 ،يتضمن القانون المالية التكميلي لسنة 2020،ج.ر العدد 33 الصادر بتاريخ06/04/ 2020.

ويتم التمويل الصندوق من طرف الدولة ويبقى مفتوحا على القطاع الخاص وكذا شركه الأجنبية الرغم في المساهمة فيه ماليا.[1]

رابعا: شروطه:

المنخرطون في صندوق دعم المؤسسات الناشئة هم من الشباب أصحاب المشاريع المبتكرة والرائدة في الأعمال، في إطار جهاز القرض، والذين تحصلوا على موافقة كلٍّ من الصندوق والبنوك والمؤسسات المالية الشريكة في تمويل هذه المشاريع.

ومن شروط الاستفادة من تمويل صندوق دعم المؤسسات الناشئة:

1. أن يكون لصاحب المشروع علامة "مؤسسة ناشئة"، تمنحها لجنة وطنية مختصة بمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" ، وتحديد مهامها وتشكيلها وسير عملها، حيث يرأسها الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة.
2. أن يكون المشروع مبتكرًا[2].
3. الحصول على الموافقة البنكية، وهي شرط أساسي لتمويل المشروع.
4. يجب على المنخرط دفع قسط الانخراط لصالح الخبير. ويتم حساب هذا القسط بناءً على:
   - مدة تسديد القرض البنكي،
   - قيمة القرض البنكي، حيث يمثل تمويل البنك 70%من تكلفة المشروع،
   - نسبة 0.5%تخصص للبنك أو المؤسسة المالية.

يتم حساب مساهمة المشروع في الصندوق على أساس مبلغ القرض الممنوح ومدته، ويشرع صاحب المشروع المبتكر في دفع الاشتراك في الحساب المركزي لصندوق دعم المؤسسات الناشئة[3].

[1] بن عياد دليلة، دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 08، العدد 01، 2022،ص 165

[2] بن عيادة حليلة، مرجع سابق ،ص 165

[3] إلهام بن خليفة، سليمة عطية، نحو رؤية جديدة لترقية بيئة المؤسسات الناشئة، كتاب المؤسسات الناشئة والحاضنات، الجزء الاول، سنة 2021،ص 214

الفرع الثاني:

حاضنات الأعمال

تُعد حاضنات الأعمال آلية استراتيجية لدعم رواد الأعمال، حيث توفر بيئة مناسبة لتطوير المشاريع المبتكرة عبر التوجيه، التكوين، وتسهيل الوصول إلى الموارد. تسهم الحاضنات في تقليص مخاطر الفشل وتُسرّع من نمو المؤسسات الناشئة.

أولا: مفهوم حاضنات الأعمال:

1-تعريفها

قام المشرع بتعريفها في المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المحدد لكيفيات اعتماد حاضنات الأعمال وتنظيمها. وجاء فيه:

"الحاضنة هي هيكل دعم ومرافقة لحاملي المشاريع المبتكرة، توفر لهم خدمات ذات طابع إداري وتقني وتجاري، وتهيئ لهم بيئة مناسبة لتطوير مشاريعهم وتحويل أفكارهم إلى مؤسسات ناشئة قابلة للحياة[1]".

تعرف حاضنات الأعمال، وفقًا للمركز الأوروبي للشؤون الاستراتيجية، على أنها "منظمات تساهم في إنشاء شراكات ناجحة من خلال تقديم مجموعة متكاملة من خدمات الدعم، بما في ذلك توفير مساحة داخل الحاضنة، وتقديم خدمات دعم الأعمال التجارية[2]".

تهدف حاضنات الأعمال إلى دعم وتشجيع رواد الأعمال والشركات الناشئة في مرحلة بداية نشاطهم، وتقدم لهم الحاضنات مساحات عمل مشتركة ومرافق تقنية متطورة، وخدمات تعليمية وتدريبية واستشارية لمشاريعهم.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 254 / 20-، المذكور سابقا.

[2] قسوري إنصاف، حاضنة الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم الابداع والابتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائرية، مجلة الاقتصاد والادارة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، المجلد 19، العدد 01، 2020،ص 16

وتعد حاضنات الأعمال بيئة مثالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، إذ تسمح لهم بالتعلم من خبرات ومهارات الآخرين، وتوسيع شبكاتهم الاجتماعية والتجارية، وتقديم الدعم والمشورة والتمويل اللازمين للنمو والتطور .[1]

2-خصائص حاضنات الأعمال

تتميز حاضنات الأعمال بالخصائص التالية:

- حاضنات الأعمال هي مؤسسات عامة أو خاصة أو مختلطة.
- يقوم مجال عملها على دعم المشروعات الناشئة التي ترتكز على الأفكار الإبداعية والتطور التكنولوجي.
- ترتبط بالمشروعات الناشئة عن طريق ما تقدمه من خدمات واستشارات داعمة.
- يرتبط دعمها للمشروعات الناشئة بمدة محددة تبدأ منذ دخول المشروع الحاضنة إلى أن يصل إلى مرحلة النضج والخروج من الحاضنة.
- تستهدف حاضنات الأعمال تحقيق الأرباح أو عدم تحقيقها.
- قد توفر أيضا مقرًا لاحتضان المشروع الجديد، أو قد تقدم له الدعم في موقعه.
- قد تتبع حاضنات الأعمال مؤسسات أخرى، أو تحصل على الدعم منها، أو تكون مستقلة.[2]

ثانيا: أنواع حاضنات الأعمال وأهدافها:

1-أنواع حاضنات الأعمال

تعددت المعايير والأسس التي على أساسها يتم تصنيف حاضنات الأعمال، ونذكر فيما يلي الهدف من تلك التصنيفات:

- **من حيث الهدف:** حاضنات ربحية وأخرى غير ربحية.

[1] زايدي عبد الكريم، زيوش أسامة، المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر تخصص قانون الأعمال،قسم الحقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج ، 2023/2022 ، ص20.

[2] الرميدي بسام سمير ، طلحي فاطمة الزهراء ، حاضنات الأعمال: إطار مفاهيمي، كتاب جماعي دولي بعنوان حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، منشورات مخبر اقتصاد وإدارة أعمال مالية وا ECOFIMA، سكيكدة، 2020، ص21 -22.

- **من حيث الاختصاص:** حاضنات مختصة (تضم حاضنات تصنيعية، حاضنات تكنولوجية وبحثية، حاضنات ذات تقنيات تخصصية، حاضنات اختصاصية في الخدمات، حاضنات أعمال مكتبية، حاضنات ذات أهداف خاصة)، وحاضنات متعددة الاختصاص (وتضم حاضنات ذات خدمات متكاملة، حاضنات مجازية).
- **من حيث الجهات الراعية لها:** حاضنات مرتبطة بالحكومة، حاضنات مرتبطة بالقطاع الخاص، حاضنات مرتبطة بالمؤسسات الكبيرة، وأخرى مرتبطة بالجامعات ومراكز البحث.
- **من حيث طبيعتها:** حاضنات أعمال دولية، حاضنات أعمال إقليمية.[1]

1-أهدافها

تَهدِف حاضنات الأعمال إلى ما يلي:[2]

- تسعى حاضنات الأعمال إلى نشر ثقافة العمل الحر داخل المجتمع، وتخفيض تكاليف تنفيذ المشروعات الناشئة لتخفيف الأعباء على رواد الأعمال، وتوظيف التكنولوجيا بشكل واسع في تمكين المشروعات للاستفادة مما تقدمه هذه التكنولوجيا من مزايا، بجانب مساعدة رواد الأعمال على الوصول إلى المصادر التمويلية، والجهات الحكومية المسؤولة، ومراكز البحث العلمي، والأسواق.
- دعم تنفيذ المشروعات الجديدة، التي تهدف إلى تقديم خدمات تُلبي احتياجات المجتمع.
- توفير البيئة المناسبة والإمكانيات المطلوبة للمبادرة في تنفيذ المشروعات.
- تعزيز قدرة المشروعات الجديدة على مواجهة المعوقات الإدارية والمالية والفنية والتكنولوجية التي يمكن أن تواجهها خلال المراحل الأولى من المشروع.
- الاستفادة الكبيرة من رأس المال البشري المميز ذي المهارات والقدرات والخبرات.
- رصد وتقييم كافة المشروعات المحتضنة للتعرف على نقاط الضعف والمشكلات التي تواجهها.

[1] هاشيم مريم نبيلة، مومني عبد القادر، الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال لدعم المؤسسات الناشئة، Journal of Management and Organizations Strategy،المجلد 04 ،العدد 01، 2022، ص 53.

[2] الرميدي بسام سمير ، طلحي فاطمة الزهراء ، مرجع سابق ص. 1-16.

- العمل على زيادة معدلات دخول الأفراد، وزيادة عدد المشروعات الجديدة في المجتمع، بما يُساهم في تنمية الاقتصاد المحلي.
- تدريب وتأهيل رواد الأعمال على كيفية تنفيذ وإدارة المشروعات بشكل ناجح، وتقديم كافة الاستشارات لهم.
- المساهمة في توفير مكان لإقامة المشروعات، مما يمكنهم من تبادل المعلومات والخبرات بين المشروعات المختلفة التي تحتضنها الحاضنة.
- تمكين رواد الأعمال من تحويل أفكارهم إلى منتجات وخدمات وتسويقها.
- القيام بدور الوسيط بين المشروعات الجديدة والمؤسسات الإنتاجية واحتياجات السوق.
- المساهمة في توفير التمويل اللازم لتلك المشروعات، بجانب الاستشارات والتوجيهات الإدارية والمالية والفنية، ودراسات الجدوى، وتسهيل الوصول إلى الآلات والمعدات اللازمة لتنفيذ المشروع.
- المساهمة في استحداث منتجات وخدمات تتوافق مع احتياجات العملاء.
- المساهمة في استغلال الاكتشافات العلمية الجديدة في تأسيس مشروعات جديدة رائدة.

الفرع الثالث:

مسرعات الأعمال

مسرعات الأعمال هي آليات دعم متقدمة تهدف إلى تسريع نمو المؤسسات الناشئة خلال فترة زمنية قصيرة. تركز على المشاريع القابلة للتوسع السريع وتستهدف دفعها نحو دخول السوق بكفاءة.

أولا: تعريفها:

يعرفها البعض انها برامج ذات زمنيه محددة تهدف الى مساعده الشركات الريادية الناشئة على زيادة فرص النجاح في مراحل مبكرة من حياتها من خلال تقديم مجموعة من الخدمات والإرشادات بواسط مجموعة من الخبراء والمختصين، بالإضافة إلى الفرص الاستثمارية من خلال ربطهم بالمستثمرين أصحاب رؤوس الأموال.[1]

[1] داليا أحمد، محمد يونس، واقع مسرعات الأعمال في زيادة فرص نجاح الشركات الريادية الناشئة في قطاع غزة، مذكرة ماستر في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، جامعة الاسلامية بغزة، فلسطين، 2017،ص 19.

وتعرف على أنها هي برامج مصممة لدعم الشركات الناشئة في مراحلها المبكرة من خلال توفير التوجيه، والتدريب، والتمويل، والوصول إلى شبكات من الخبراء والمستثمرين، وذلك ضمن فترة زمنية محددة تتراوح عادة بين 3 إلى 6 أشهر[1]. وتهدف هذه البرامج إلى تسريع نمو الشركات الناشئة وتعزيز فرص نجاحها في السوق[2].

ثانيا: مهام مسرعات الأعمال:

بعد تعريفنا لمسرعات الأعمال، ننتقل الآن إلى توضيح مهامها الأساسية، والتي تشمل ما يلي:

1. تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال و مساعدة المؤسسات الناشئة على اختبار صحة منتجاتها أو خدماتها وتطوير أفكار جديدة مبتكرة.
2. بناء علاقات تجارية جديدة تسهيل إنشاء شراكات بين الشركات الناشئة والشركات القائمة.
3. التوجيه والمتابعة تقديم الدعم والتأطير للمشاريع الناشئة في تطوير منتجاتها وخدماتها، بالإضافة إلى المساعدة في تصميم نماذج الأعمال الملائمة.
4. تسريع نمو المؤسسات الناشئة دعم الشركات الناشئة في توسيع نطاق عملياتها وزيادة سرعة نموها في السوق[3].
5. إنشاء شبكة استثمار محلية ودولية توفير فرص للتواصل مع المستثمرين، رأس المال الاستثماري.
6. إعداد الشركات الناشئة لتلقي الإستثمارات من أطراف ثالثة.
7. تفتح الإستثمار في مجالات ذات جودة للإقتصاد الوطني مثل المجال التقني والرقمي[4].

---

[1] Ries, E. (2011). The Lean Startup. Crown Business.

[2] Cohen, S., & Hochberg, Y. V. (2014). Accelerating Startups: The Role of Accelerators. The Oxford Handbook of Entrepreneurship.

[3] خلاف فاتح، أثر مسرعات الأعمال على المؤسسات الناشئة،"الجيريا فانتور" قراءة تحليلية لمرسوم التنفيذي رقم 20- 356، الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 04، 2021،ص 160. 161.

[4] زكرياء دمدوم، وليد مرغني واخر، الحاجة إلى التمويل الجماعي كالية لدعم المؤسسه الناشئة، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، المجلد 07، جامعة حمة لخضر، الجزائر، 2020، ص 440

المبحث الثاني:

واقع المؤسسات الناشئة

تُعدّ المؤسسات الناشئة من الركائز الأساسية في الاقتصاد المعاصر، نظراً لدورها في تعزيز الابتكار وتحقيق التنمية. غير أنّ واقع هذه المؤسسات يواجه عدّة صعوبات، مما يحدّ من تطورها واستدامتها. ورغم التحديات، فإن الاهتمام المتزايد بها يعكس وعياً متنامياً بأهميتها وضرورة تهيئة بيئة مناسبة لنموها ونجاحها.

لهذا سنتطرق الى التحديات التي تواجهها في المطلب الأول، ونماذج عن المؤسسات الناشئة في المطلب الثاني.

المطلب الأول:

التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة

تواجه المؤسسات الناشئة، تحديات جمّة في الجزائر، وذلك نتيجة لخصوصية السياق الوطني من جهة، وحداثة هذا النوع من المشاريع من جهة أخرى. فرغم ما تحمله هذه المؤسسات من أفكار مبتكرة وحلول جديدة، إلا أن تجسيدها على أرض الواقع وتحويلها إلى مشاريع منتجة وفعّالة يبقى أمرًا معقدًا وصعب التحقيق. ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوائق البنيوية والتنظيمية والمالية التي كثيرًا ما تُعيق مسار هذه المؤسسات، وتُهدد استمراريتها، مما يستدعي خلق بيئة داعمة ومحفّزة تتماشى مع طبيعة هذا النمط الجديد من المشاريع[1].

ولهذا سنتطرق في الفرع الأول إلى التحديات العامة التي تواجه المؤسسات الناشئة، على أن نخصص الفرع الثاني لدراسة هذه التحديات في الجزائر.

[1] ولد الصافي عثمان، العرابي مصطفى، التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر واليات دعمها ومرافقتها حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد07 ، العدد03، 2022، ص472

الفرع الأول:

التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة

العديد من الأفكار المبدعة التي يمكن أن تتحول إلى مؤسسات ناشئة تواجه تحديات متعددة تحول دون تحقيقها من بينها: [1]

أولا: التحديات المالية:

يُعدّ التمويل جزءًا لا يتجزأ من عملية بدء التشغيل، إذ من الطبيعي أن تواجه أي شركة ناشئة مشاكل مالية لأسباب متعددة وفي مراحل مختلفة من تطورها. وقد تضطر بعض الشركات، تحت ضغط هذه التحديات، إلى تغيير منتجها أو خدمتها الأساسية فقط لضمان البقاء. غير أن هذا التغيير قد يؤدي إلى فقدان الشركة لهويتها الأصلية ومكانتها في السوق.

ثانيا: الموارد البشرية:

في البداية، يعمل المؤسس بمفرده أو مع شركاء مؤسسين، ولكن مع تطور الفكرة، يحتاج إلى توظيف خبراء وفنيين. نجاح المشروع يعتمد بشكل كبير على تكوين فريق قوي. عدم امتلاك المهارات اللازمة في إدارة الموارد البشرية أو اختيار الأشخاص غير المناسبين قد يؤدي إلى مشاكل داخلية تهدد المشروع.

ثالثا: نقص آليات الدعم:

توفر الحاضنات، المسرعات، والمستثمرين الملائكيين بيئة مساعدة لتطوير الشركات الناشئة. لكن غياب هذه الجهات أو صعوبة الوصول إليها يجعل الطريق أمام رواد الأعمال أكثر صعوبة ويحد من فرص النمو والتوسع.

[1] Salam Zadeh Aidin, HirokoKawamoritaKesim,"startup companies: Life Cycle andChallenges", proceedings of the 4th International Conference on Employment, "Education and Entrepreneurship (EEE), Belgrade, Serbia, (2015), p01-12

رابعا: العوامل البيئية:

تشمل هذه العوامل السوق، القوانين، المنافسة، والثقافة المجتمعية. عدم فهم البيئة المحيطة أو تجاهلها قد يؤدي إلى قرارات خاطئة. فالشركات الناشئة تحتاج إلى بيئة مشجعة، وإذا كانت البيئة معقدة أو معرقِلة، فقد يؤثر ذلك سلبًا على استمراريتها.

الفرع الثاني:

التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر

تعتبر الشركات الناشئة الجزائرية من بين الشركات العربية التي واجهت العديد من التعثرات والعقبات نذكر منها ما يلي:

أولا: عراقيل إدارية:

– تعدد الهيئات التي تمنح التصاريح، فغالبًا ما يضطر أصحاب المؤسسات الناشئة إلى طلب العديد من التصاريح من مصالح مختلفة، وهو ما يعرقل بشكل كبير نشاطهم.

– البيروقراطية وهي من أكبر المشاكل التي يعاني منها المواطن بشكل عام وأصحاب المؤسسات الناشئة بشكل خاص، ومن مظاهرها طول فترة معالجة الملفات على مستوى مختلف المصالح، تعقد الملفات الإدارية المطلوبة لاستخراج التصاريح والأوراق الإدارية اللازمة لممارسة النشاط.

– نقص الأطر القانونية المعرفة والمنظمة للمؤسسات الناشئة ونشاطها وعدم وضوحها وافتقارها للمرونة؛

– صعوبة الولوج إلى آليات ومراكز الدعم كحاضنات الأعمال، مسرعات الأعمال... إلخ، والتي تلعب دورًا هامًا في دورة حياة المؤسسة الناشئة.[1]

[1] حمزة العوادي، إيضاحات حول معوقات المؤسسات الناشئة الجزائرية، المجلة الشاملة للحقوق ، جامعة أم بواقي، 2022، المجلد02،العدد04 ،ص216

ثانيا: التمويل:

تتفق جميع الشركات الناشئة على أن أبرز التحديات التي تواجهها هو الحصول على التمويل بمختلف أشكاله، سواء كان تمويلاً لإطلاق المشروع، أو تمويلاً للنمو لتوسيع الأنشطة، أو تمويلاً لتسريع وتيرة التوسع بمعدل أسرع.

ورغم وجود فجوة واضحة بين الشركات الناشئة المؤهلة لتحقيق النمو، وبين المستثمرين سواء أفرادًا أو مؤسسات الذين يعرضون رؤوس أموالهم، فإن التمويل لا يشكّل عائقًا أمام جميع الشركات. فهناك العديد من الشركات الناشئة الجزائرية التي اختارت تمويل نفسها ذاتيًا، ورفضت عروض التمويل التي لم تتماشى مع رؤيتها أو مبادئها[1].

ثالثا: صغر حجم السوق:

إن تحدي تسويق منتج الشركة الناشئة يعتبر من التحديات الهامة التي تواجه هذه الشركات، ذلك أن التسويق يعتبر الهدف الأساسي للشركة والضامن لاستمراريتها بتحقيق العوائد وبالتالي الاعتماد على التمويل الذاتي. مع أن الشركات الناشئة في الجزائر ليست بالعدد الكبير بالمقارنة مع دول أخرى، إلا أن هذا لا يبرره صغر حجم السوق المحلي عموماً. هناك عدة عوامل تلعب دوراً بجعله صغيراً سواء عدد السكان، نسبة انتشار الإنترنت، تسهيل الدفع الإلكتروني، ثقافة الشركات الناشئة بحد ذاتها. لكن في ظل صغر حجم السوق لا بدّ للشركات الناشئة أن تبحث بدائل تسويقية أخرى، مثل التسويق الإلكتروني.[2]

بالإضافة الى بعض العراقيل الأخرى:

- ضعف حصة الشباب من الصفقات العمومية والمحددة ب 20 % فقط من قانون الصفقات العمومية 247/15 .
- مشاكل التمويل ودفع المستحقات (ضعف التمويل ونقص راس المال المغامر للاستثمار).
- التأخر التكنولوجي وعدم رقمنة اغلب القطاعات الاقتصادية.

[1] ديناوي أنفال و زرواط فاطمة الزهراء، المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني " التحديات 1 وآليات الدعم " ، حوليات جامعة بشار في العموم االقتصادية،2021، المجلد7 ، العدد 3. ص334

[2] ولد الصافي عثمان العرابي، مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 473

- عدم وجود نظام دفع الكتروني حقيقي ومتطور.[1]

الفرع الثالث:

افاق المؤسسات الناشئة في الجزائر

تسعى الجزائر في الآونة الأخيرة إلى زيادة الاهتمام ودعم المؤسسات الناشئة، خاصة مع وجود إرادة سياسية حقيقية من طرف السلطات العمومية للتوجه نحو تنويع الاقتصاد والبحث عن بدائل حقيقية للمحروقات. إن بوادر هذا الاهتمام تتجسد في إنشاء وزارة خاصة مكلفة بالشركات الناشئة واقتصاد المعرفة، أوكلت لها مهام وضع خارطة طريق تصب في تشجيع حاملي الأفكار على خلق مؤسساتهم وتقديم كل الدعم، سواء من ناحية التمويل أو تهيئة البيئة القانونية لذلك النوع من المؤسسات.

من بين الإجراءات المتخذة في سبيل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر نذكر منها:

- وضع إطار قانوني وتنظيمي ووظيفي لبدء العمل، وكذلك لتحديد الطرق والوسائل لتقييم أدائها، ووضع خارطة طريق لتمويلها، سيشمل هذا التمويل سوق الأسهم ورأس مال المخاطر.
- إنشاء صندوق خاص بتمويل المؤسسات الناشئة بالتعاون مع البنوك العمومية.
- مشروع إنشاء قطب وطني للابتكار.
- وضع خارطة طريق لتمويل هذا النوع من المؤسسات، بإشراك البورصة ورأس المال الاستثماري، وتحديد كيفية مساهمة المغتربين، وتطبيق آليات إعفاء ضريبي "شبه كلي"، لتمكين الشباب من الإسهام بفعالية في فك ارتباط الاقتصاد الوطني بالمحروقات.
- إنشاء "مدينة المؤسسات الناشئة"، التي ستكون بمثابة مركز تكنولوجي متعدد الخدمات، بجاذبية عالية، ما يسمح بتعزيز مكانة الجزائر كقطب إفريقي للإبداع والابتكار.
- من جهة أخرى، تعمل الوزارة على وضع الأسس القانونية لدعائم نقل التكنولوجيا، خلال الربع الأول من عام 2020، على أن تنطلق المرحلة التجريبية عبر جامعتين بإنشاء مركزين للاستثمار في الذكاء الصناعي وإنترنت الأشياء، التي تعمل بالتعاون مع الكفاءات الجزائرية في الخارج.

[1] بو الشعور شريفة، مرجع سابق، ص 419.

- إصلاح معمق للنظام الجبائي وكل ما يتبعه من تنظيمات وتحفيزات جبائية لفائدة المؤسسات، خاصة الناشئة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- قانون المالية لسنة 2020 جاء بتدابير وتحفيزات جبائية جديدة لفائدة أصحاب المؤسسات الناشئة، لاسيما التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيات الجديدة، وذلك من خلال إعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة، بهدف ضمان تطوير أدائها، مما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة لبلادنا على المدى المتوسط.[1]

المطلب الثاني:

نماذج عن المؤسسات الناشئة

شهدت السنوات الأخيرة تطورًا كبيرًا في المؤسسات الناشئة، التي أصبحت محركًا للاقتصاد والابتكار، مقدمةً حلولًا جديدة في مختلف المجالات. هذه المؤسسات تمثل فرصًا للشباب لتحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة، وتوفر نماذجها دروسًا قيّمة حول كيفية التأسيس والنمو وتجاوز التحديات. في هذا العرض، سنستعرض مجموعة متنوعة من نماذج المؤسسات الناشئة، لتقديم رؤية شاملة عن نجاحها، لهذا سوف نتناولها في المجال القانوني وأيضا في المجالات الأخرى.

الفرع الأول:

نماذج عن المؤسسات الناشئة في مجال الاستشارات القانونية

تمثل المؤسسات الناشئة القانونية تطورًا حديثًا في تقديم الخدمات القانونية، حيث تجمع بين الابتكار والتكنولوجيا لتسهيل الوصول إلى الاستشارات وإدارة القضايا. سنستعرض في هذا العرض نماذج مميزة لهذه المؤسسات.

أولا: شركة مستشير:

مستشير dz.هي شركة استشارية مبتكرة تمتلك منصة عبر الإنترنت توفر فرص الاجتماعات مع أفضل الخبراء في مختلف المجالات. تأسست الشركة في عام 2020 واعتُبرت شركة ناشئة من قبل

[1] بسويح منى وآخرون، واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07 ، العدد 03 جامعة 410 بشار، الجزائر، 2020، ص412-413

وزارة الاقتصاد والمعرفة الجزائرية. تمكنت مستشير من رقمنة عملية الاستشارات وجمعت أكثر من 120 مستشارًا في منصة واحدة، مما يعزز من قدرة الشركات على الوصول إلى الخبرات المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم الشركة خدمات الابتكار المفتوح للشركات الكبيرة، مع تركيز خاص على الحلول القانونية التي تساعد في تقليل التكاليف. من خلال الاكتتاب العام، تسعى مستشير إلى تعزيز قوتها المالية بهدف التوسع في السوق المحلية والاندماج في الأسواق العربية. هذا التوسع سيمكنها من الحصول على رؤى أوسع واكتساب عقود جديدة، مما يساهم في زيادة فرصها التجارية[1].

ثانيا: شركة Legal Doctrine:

أسست شركة Legal Doctrine في الجزائر عام 2018 على يد وليد غنيمي، وتهدف إلى تسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية عبر منصة رقمية متقدمة.

ومن الخدمات المقدمة:

- محرك بحث قانوني ذكي يتيح للمستخدمين الوصول إلى التشريعات، اللوائح، والأحكام القضائية من عدة دول أفريقية ناطقة بالفرنسية.
- قاعدة بيانات تحتوي على أكثر من 2 مليون نص قانوني، بما في ذلك القوانين، المراسيم، والمذكرات.
- خدمة مراقبة قانونية تلقائية تساعد المحامين والشركات على متابعة التحديثات القانونية ذات الصلة[2].

الفرع الثاني:

في مجالات أخرى

تشهد الج ا زئر في السنوات الأخيرة نموا ملحوظا في عدد الشركات الناشئة التي تعمل على تقديم حلول ابتكارية و تلبية احتياجات السوق المحلية هذا التطور يأتي في إطار التحول الذي تشهده البلاد

[1] http.moustachir.dz/fr. بورصة الجزائر سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، 20:13على 2025/04/28 تم الاطلاع عليه:

[2] https://www.wearetech.africa/en/fils-uk/solutions/algeria-legal-doctrine-builds-a-database-of-francophone-african-laws.19:18 على 2025/07/05 تم الاطلاع عليها

نحو تعزيز روح ريادة الأعمال وتطوير المؤسسات الناشئة لذلك سنتعرف على بعض الشركات الناشئة منها :

أولا: شركة يسير:

تعود بوادر شركة يسير كتجربة جزائرية بالكامل الى مؤسسها ومطوري برامجها، ويرجع فضل تأسيسها الى الصديقين مهدي بطو ونور الدين طبي، حيث بدأت الشركة نشاطها في جانفي 2017 وقدمت نسختها التجريبية لتطبيق يسير للنقل في جويلية2017، أما النسخ التجارية فقط كانت في سبتمبر 2017 وسميت ب " يسير " كاستدلال على تسيير وتسهيل عملية النقل من جهة أخرى.

أختص نشاطها في البداية ولا تقديم خدمة النقل المبتكرة يمكن إستخدامها عن طريق الهاتف الذكي في أي مكان وفي أي وقت حيث تسمح للجميع بحجز سائق والتحرك بأمان وترفع شعار" سائق سعيد، راكب سعيد".[1]

وتركز على المبادئ التالية:[2]

- سهولة الاستخدام: يكفي أن يقوم العميل بتحميل التطبيق على هاتفه، بينما يتوفر للسائقين إصدار مخصص لهم.
- الخدمة المتاحة على مدار الساعة: متوفرة في أي وقت وأي مكان تغطيه الشركة.
- أفضل تسعير ممكن: مع مراعاة كثافة المرور، جودة الخدمة، المسافة، وتوقيت الرحلة.
- خدمة عالية الجودة: من خلال تقليل مدة الانتظار للعميل والسائق، ضمان الأمان، وتحسين التواصل بين الطرفين.

ثانيا: شركة ياليدين:

شركة ياليدين الشركة الرائدة في مجال التوصيل السريع في الجزائر كانت بداية عملها وتاسيسها في سنة 2013 لكن ما عدم وجود ممارسات كثيرة في مجال التجارة الالكترونية وثقافة التوصيل وإرسال

[1] عمارش خديجة إيمان، مزيان أمينة، تجربة شركة يسير كنموذج واعد للشركات الناشئة – قراءة تحليلية – مجلة الاستراتيجية والتنمية ، المجلد 12، العدد 02، جويلية 2022، ص 91.

[2] لمرجع نفسه، ص92 .

الطرود في الجزائر لم يكن إنتشار الشركة يالدين وتوسعها في جميع ربوع الوطن كثيرا في سنواتها الأولى، رغم ذلك حافظت الشركة على ريادتها في سوق إرسال طلبات، وتمتلك عبر ربوع الوطن مكاتب توصيل طلبات عديدة شملت كل ولايات جزائرية.[1]

ومن الخدمات التي تقدمها:

التوصيل السريع(Express Delivery)

شركة ياليدين تقدم خدمات التوصيل السريع للطرود والوثائق في جميع أنحاء الجزائر، مع شبكة واسعة تشمل 56 ولاية و160 فرعًا. تتميز الشركة بتوصيل الطرود في أقل من 24 ساعة في مناطق الشمال.

خدمات التجارة الإلكترونية(E-commerce Services)

تدعم ياليدين التجار الإلكترونيين من خلال خدمات متعددة تشمل الدفع عند الاستلام حتى 150,000 دينار جزائري، إمكانية تتبع الطرود في الوقت الفعلي، وإشعارات فورية للعملاء.

الخدمات اللوجستية للأعمال(Business-to-Business Logistics)

تشمل هذه الخدمات إدارة الفواتير، تحصيل المدفوعات، استلام وتسليم العروض، وإدارة الوثائق الحساسة والطرود الكبير.[2]

ثالثا: شركة سكوار (Sekoir):

سكوار هي شركة ناشئة في الجزائر تقدم حلولًا مبتكرة لشراء وتبادل العملات بين الأفراد. تهدف الشركة إلى تعزيز المصداقية والأمان في المعاملات المالية، من خلال التعامل فقط مع مستخدمين موثوقين، سواء كانوا معتمدين أو حاصلين على تقييمات جيدة. توفر سكوار منصة آمنة وموثوقة

[1] أوراد نبيلة، بشير فاطمه الزهراء دراسة حالة مؤسسة ناشئة في الجزائر: شركة يالدين yaldine للتوصيل السريع في الجزائر، شهادة ليسانس في تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2023، ص 1و 2.

[2] https://yalidine.com/ ساعة الإطلاع 2025/07/05 على 19:09.

تُمكّن المستخدمين في الجزائر من إتمام عمليات تبادل العملات بثقة، بعيدًا عن المخاطر المرتبطة بالتعامل مع أشخاص مجهولين أو محتالين.

رابعا: شركة باتوليس (Batolis):

باتوليس هي منصة ناشئة في مجال التجارة الإلكترونية في الجزائر، تسعى إلى تلبية احتياجات التسوق والشراء عبر الإنترنت، مع طموح لمنافسة المواقع المعروفة مثل "جوميا". وعلى الرغم من أنها لا تزال في بداياتها وقد لا توفر بعد نفس مستوى التوافر أو تنوع الخدمات، إلا أنها تقدم خدمات قابلة للتطوير والاستفادة، وتشكل خطوة نحو تحسين تجربة التسوق الإلكتروني المحلية.[1]

[1] https://www.pointstartdz.com/ تاريخ الإطلاع 2025/31/05 على 22:27

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل، يتضح أن المؤسسات تمثل عنصرًا أساسيًا في الهيكل الاقتصادي، وهو ما يتجلى في اهتمام الدولة بها من خلال إنشاء أطر داعمة وصناديق تمويل مخصصة.

وقد أتاحت هذه الجهود لهذه المؤسسات إمكانية الاستفادة من الدعم المالي والتنظيمي، مما يعزز استقرارها وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة، ومع ذلك لا يمكن إنكار وجود بعض العراقيل التي تعيق تطورها وتقدمها.

الخاتمة

الخاتمة:

يبرز بوضوح الدور الحيوي الذي تلعبه المؤسسات في دعم الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، إذ تعتبر المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وقد أدركت الجزائر هذه الحقيقة، فسعت جاهدة لتعزيز منظومة ريادة الأعمال ودعم المؤسسات الناشئة، باعتبارها أداة رئيسية لتحقيق التنويع الاقتصادي، ولعل من أبرز صور هذا الدعم إنشاء الدولة لشركة المساهمة البسيطة، وهو شكل قانوني حديث يتماشى مع خصوصية المؤسسات الناشئة ويمنحها المرونة اللازمة للنمو والتوسع.

وقد جاء هذا النموذج القانوني ضمن القانون 22-09 المعدل والمتمم للقانون التجاري الجزائري، إلى جانب ذلك وفرت الجزائر العديد من الأطر الداعمة التي تضمن توفير بيئة ملائمة للمؤسسات الناشئة، بدءًا من التشريعات المحفزة وصولًا إلى الهياكل المرافقة والداعمة، وبهذا يمكن القول إن الجزائر قد خطت خطوات جدية نحو بناء نظام بيئي متكامل لدعم المؤسسات الناشئة، مما يعكس إرادتها في تعزيز الاقتصاد الوطني وفتح آفاق جديدة للشباب ورواد الأعمال، وهو ما يضمن استمرارية التنمية الاقتصادية ويحقق رؤية الجزائر نحو اقتصاد متنوع ومستدام.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا: حول مدى فعالية القوانين الناظمة في دعم المؤسسات الناشئة من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، في دعم المؤسسات الناشئة، تميزت القوانين الناظمة في الجزائر بتوفير إطار قانوني محفز نسبياً من خلال تبسيط الإجراءات وتقديم حوافز مالية وتشريعية وانشاء إطار قانوني تمثل في شركة المساهمة البسيطة، وعليه يمكن القول إن المشرع الجزائري وفق إلى حد ما في وضع قواعد تدعم نمو المؤسسات الناشئة وتسهم في دفع التنمية الاقتصادية رغم بعض التحديات التطبيقية.

ومن أهم النتائج التي توصلنا اليها من خلال بحثنا هذا نذكر ما يلي:

- تُعدّ المؤسسات الناشئة البديل الجديد للنماذج التقليدية في النشاط الاقتصادي، لما تتميّز به من مرونة، وابتكار، وقدرة على التكيّف مع متغيرات السوق ومتطلبات التنمية الحديثة.

- تشهد الجزائر تطورًا ملحوظًا في قطاع المؤسسات الناشئة، مدفوعة بدعم حكومي متزايد للشباب.

- تجلي اهتمام الدولة لا سيما المشرع بهذا القطاع من خلال سنّ إطار قانوني ينظّمه ويُكرّس مكانته ضمن المنظومة التشريعية الوطنية.

الخاتمة:

– تلعب المؤسسات الناشئة دوراً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية، باعتبارها من الآليات الحديثة التي يكرّسها المشرّع ضمن السياسات التشريعية الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

– رغم الاهتمام المتزايد، تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر عقبات وتحديات تعيق نموها.

– يشكل تمكين الشباب من دخول مجال المؤسسات الناشئة خطوة أساسية نحو بناء اقتصاد متنوع ومستدام.

– تُسهم الدراسات السابقة في تقديم رؤى عملية ومعرفية تساهم في بناء مؤسسات ناشئة جديدة وفق أسس مدروسة ومتكاملة.

بناء على النتائج السالفة الذكر توصلنا الى العديد من التوصيات ونذكرها كالتالي:

- إدخال تعديلات تشريعية وتنظيمية بتحديث الإطار القانوني لدعم المؤسسات الناشئة من خلال إصدار قوانين تحفز الاستثمار وتبسط الإجراءات الإدارية
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال إطلاق مبادرات مشتركة لدعم الابتكار، مثل برنامج "Algeria Innov" الذي يربط الشركات الكبرى بالمؤسسات الناشئة لتبادل الخبرات والموارد.
- تعزيز الشفافية في إجراءات الدعم والتمويل من خلال نشر معايير واضحة للاستفادة من برامج الدعم الحكومي، وضمان وصول التمويل إلى المؤسسات الناشئة الفعّالة.
- إيجاد إطار قانوني لتنظيم الجوانب المالية للمؤسسة الناشئة، خاصة فيما يتعلق بالتوطين البنكي والقروض، حيث يفتقر رواد الأعمال المبتكرون، وبالأخص الطلاب الجامعيون، إلى موارد مالية ذاتية كافية.
- من الضروري توفير سوق خاص للمنتجات المبتكرة تحت إشراف الدولة، بهدف توفير الحماية التسويقية لها، مما يضمن النمو التجاري لهذه المؤسسات ويجعلها قاطرة الجزائر نحو التقدم والنمو، بالإضافة إلى تكملة الأسواق العرضية التي تهدف إلى التعريف بمنتجات أصحاب الأفكار الابتكار.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

قائمة المراجع:

أولا: النصوص القانونية:

1-القوانين

1.القانون رقم 07-05 المؤرخ في 13 ماي 2007، المعدل والمتمم للأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني، المنشور في الجريدة الرسمية العدد 31، المؤرخة في 13 ماي 2007.

2. لقانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، المتعلق بالقانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي، المنشور في الجريدة الرسمية العدد 71، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 20-02 المؤرخ في مارس 2020، الجريدة الرسمية العدد 20.

3. القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنشور في الجريدة الرسمية العدد 02، المؤرخة في 11 يناير 2017.

4. القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية العدد 81، الصادرة في 30 ديسمبر 2019.

5. القانون رقم 20-07 المؤرخ في 4 جوان 2020، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، المنشور في الجريدة الرسمية العدد 33، الصادرة بتاريخ 4 جوان 2020.

6. القانون رقم 22-09 المؤرخ في 5 ماي 2022، المعدل والمتمم للأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون التجاري، المنشور في الجريدة الرسمية العدد 32، المؤرخة في 14 ماي 2022.

2- المراسيم:

1-المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة"، "مشروع مبتكر"، و"حاضنة أعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، المنشور في الجريدة الرسمية العدد 55، المؤرخة في 21 سبتمبر 2020.

2-المرسوم التنفيذي رقم 20-55 المؤرخ في 25 فيفري 2020، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، المنشور في الجريدة الرسمية العدد 12، الصادرة في 1 مارس 2020.

ثالثا: الكتب:

1-إلهام بن خليفة، سليمة عطية، نحو رؤية جديدة لترقية بيئة المؤسسات الناشئة، كتاب المؤسسات الناشئة والحاضنات، الجزء الاول، سنة 2021.

2-مزيان امينة، عماروش خديجة ايمان، الشركات الناشئة في الجزائر، بين واقعها متطلبات نجاحها، ضمن الكتاب الجماعي حول المؤسسات الناشئة لمتطلبات نجاحها.

3-الرميدي بسام سمير ، طلحي فاطمة الزهراء ، حاضنات الأعمال: إطار مفاهيمي، كتاب جماعي دولي بعنوان حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، منشورات مخبر اقتصاد وإدارة أعمال مالية وا ECOFIMA، سكيكدة، 2020.

رابعا: المقالات:

1- احسن جميلة، عامر أحمد. "خصوصية سير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين التمييز والاختلاف مع نظرة حول سير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر." مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 2، العدد 1، 2015.

2-بسويح منى وآخرون، واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07 ، العدد 03 جامعة 410 بشار، الجزائر، 2020.

3-بن عيادة جليلة. "دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية." مجلة الدراسات القانونية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد 8، العدد 2، 2022.

4-بن نعمان جمال. "حاضنات الأعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مع الإشارة إلى الإطار القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر." مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة بومرداس، المجلد 6، العدد 2، 2016.

5-بوشنافة عبد القادر، وشنان أسماء. "دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة – دراسة حالة الجزائر." مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 9، العدد 1، 2022.

6-خلاف فاتح،"أثر مسرعات الأعمال على المؤسسات الناشئة – 'الجيريا فانتور' قراءة تحليلية للمرسوم التنفيذي رقم 20-356." الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد 4، 2021.

7-دينـاوي أنفال، زرواط فاطمة الزهراء. "المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني – التحديات وآليات الدعم." حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، 2021.

8-زكرياء دمدوم، وليد مرغني وآخرون. "الحاجة إلى التمويل الجماعي كآلية لدعم المؤسسة الناشئة." حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، جامعة حمة لخضر، الجزائر، 2020.

9-علاء الدين بوضياف، محمد زبير. "دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر." مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، 2020.

10- علي بخيتي، سليمة بوعوينة. "المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع وتحديات." مجلة دراسات وأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان بن عاشور، الجلفة، المجلد 12، العدد 4، 2020.

11- عليمة مولاي، محمد مزاولي. "استحداث شركة المساهمة البسيطة في ظل القانون 09/22." مجلة القانون والتنمية المحلية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2020.

12- عمارش خديجة إيمان، مزيان أمينة. "تجربة شركة يسير كنموذج واعد للشركات الناشئة – قراءة تحليلية." مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 12، العدد 2، جويلية 2022.

13- ما نجلي محمد لمين. "النظام القانوني لشركة المساهمة البسيطة وملائمته للمؤسسات الناشئة" ، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، بالجلفة ،المجلد 8، العدد 3، 2023.

14- محمد بشير، عز الدين دراعو. "مقومات عقد الشركة وجزاء الإخلال بها في التشريع الجزائري." مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة وهران 2، والمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2017.

15- مختار بودالي، "الصيغة التمويلية المتاحة للمؤسسات الناشئة في الجزائر." حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، المجلد 8، العدد 2، 2021.

16- مصطفى برنان، علي صولي. "الاستراتيجية المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة." مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11، العدد 1، 2020.

17- مرابط روميسة. "شركة مساهمة بسيطة في ظل التشريع الجزائري." مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة سوسة، تونس، المجلد 7، العدد 2، 2024.

18- رمضاني مروى، بوقرة كريمة. "تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر (نماذج لشركات ناجحة عربياً)." حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، المجلد 7، العدد 3، 2020.

19- ولد الصافي عثمان، العرابي مصطفى. "التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها ومرافقتها." حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، 2022.

20- هاشيم مريم نبيلة، مومني عبد القادر، الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال لدعم المؤسسات الناشئة، Journal of Management and Organizations Strategy، المجلد 04 ،العدد 01، 2022.

21- ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين. "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: الواقع والتحديات." مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2018.

22- حسن يوسفي، صديقي إسماعيل. "دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر." حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2021.

خامسا: المداخلات:

1-اقلولي ولد رابح صافية،" مكانة المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري"، الملتقى الوطني الثاني شرح حول المؤسسات الناشئة والحاضنات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، الجزائر، يوم 15فيفري 2021.

2- إلهام بن خليفة، سليمة عطية، نحو رؤية جديدة لترقية بيئة المؤسسات الناشئة في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني عشر حول المؤسسات والحاضنات، جامعة الوادي، 15 فيفري2021 .

سادسا: الأطروحات والمذكرات:

أ- **مذكرات الماستر:**

1- الهام بومعزة، زين الدين القاضي، سحر حسين، شركة مساهمة البسيطة، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون (في إطار مذكرة مؤسسة ناشئة) ، تخصص قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945بقالمة 2023/2022.

2- امنة بن يحيى ايت منصوري، دور حاضنات الاعمال في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة 08 ماي 1945. قالمة، 2022/2021.

3- بوغدير صبرينة، غراس العربي، النظام القانوني لشركة المساهمة البسيطة، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون خاص قسم الحقوق كلية الحقوق ،جامعة بلحاج بوشعيب ، عين تموشنت الجزائر،2025/2024.

4- عامر مصفح رانية، دور المؤسسات الناشئة في ترقية الاقتصاد الوطني مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون خاص قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعه عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2022/2021.

5- داليا أحمد، محمد يونس، واقع مسرعات الأعمال في زيادة فرص نجاح الشركات الريادية الناشئة في قطاع غزة، مذكرة ماستر في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، جامعة الاسلامية بغزة، فلسطين، 2017.

6- كمون أحمد، أڤوجيل يوسف، احكام شركة المساهمة البسيطة في القانون التجاري الجزائري، مذكرة ماستر تخصص قانون اعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة احمد درايعية، أدرار، 2023/2022.

7- تيفكرت خيرالدين، خثير محمد ياسين، الإطار القانوني لنشأة شركة المساهمة البسيطة في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر قانون خاص معمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون تيارت.

8-زايدي عبد الكريم، زيوش أسامة، المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر تخصص قانون الأعمال،قسم الحقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج ، 2023/2022.

ب- شهادة ليسانس:

1-أوراد نبيلة، بشير فاطمه الزهراء دراسة حالة مؤسسة ناشئة في الجزائر: شركة يالدين yaldineللتوصيل السريع في الجزائر، شهادة ليسانس في تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2023.

سابعا: المحاضرات:

1-بن لطرش منى، محاضرات في مادة الشركات التجارية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس قسم القانون الخاص، كلية الحقوق جامعة منتوري بقسنطينة,28 ماي 2023.

ثامنا: المواقع الإلكترونية:

1- https://www.larousse.fr/dictionnaires/français/start-up

2- https://moustachir.dz/fr/

3- https://www.wearetech.africa/en/fils-uk/solutions/algeria-legal-doctrine builds-a-database-of-francophone-african-laws

4- https://www.pointstartdz.com/

قائمة المصادر و المراجع:

المراجع باللغة الأجنبية

أولا: الكتب:

1- Ries, E. (2011). The Lean Startup. Crown Business.

2- Cohen, S., & Hochberg, Y. V. (2014). Accelerating Startups: The Role of Accelerators. The Oxford Handbook of Entrepreneurship.

ثالثا: المداخلات:

1- Salam Zadeh, Aidin, and Hiroko Kawamorita Kesim. "Startup Companies: Life Cycle and Challenges." Proceedings of the 4th International Conference on Employment, Education, and Entrepreneurship (EEE), Belgrade, Serbia, 2015.

الفهرس

الفهرس:

مقدمة	02
الفصل الأول: الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة	05
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة	07
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة	07
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الناشئة	08
أولا: تعريف المؤسسة الناشئة اصطلاحا	08
ثانيا: التعريف القانوني للمؤسسات الناشئة	09
الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الناشئة	10
أولا: المؤسسات الناشئة تعتمد على التكنولوجيا بشكل كبير	11
ثانيا: مستحدثة وقيد الانشاء	11
ثالثا: المؤسسات لناشئة وفرصة النمو التدريجي والمتسارع	11
رابعا: متطلبات الانشاء منخفضة	11
المطلب الثاني: تمييز المؤسسات الناشئة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
أولا: التعريف القانوني	12
ثانيا: التعريف الاقتصادي	14
الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
أولا: الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الهدف من التأسيس:	15
ثانيا: الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث خطوات التأسيس	15

الفهرس:

ثالثا: الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث تمويلها.	15
المبحث الثاني: الإطار الهيكلي للمؤسسات الناشئة "شركة المساهمة البسيطة	16
المطلب الأول: مفهوم شركة المساهمة البسيطة	16
الفرع الأول: تعريف شركة المساهمة البسيطة	17
أولا: التعريف القانوني لشركة المساهمة البسيطة	17
ثانيا: تعريف الفقهي لشركة المساهمة البسيطة	17
الفرع الثاني: خصائص شركة المساهمة البسيطة	18
أولا: عدم اشتراط حد أدنى للشركاء	18
ثانيا: عدم اشتراط حد أدنى لرأسمال شركة	18
المطلب الثاني: تأسيس شركة المساهمة البسيطة	19
الفرع الأول: الشروط الموضوعية العامة والخاصة	19
أولا: الشروط الموضوعية العامة	19
ثانيا: شروط موضوعية الخاصة	21
الفرع الثاني: الشروط الشكلية	23
أولا: تحرير القانون والعقد الأساسي للشركة	23
ثانيا: الشهر لدى المركز الوطني للسجل التجاري	24
خلاصة الفصل الأول	26
الفصل الثاني: المؤسسات الناشئة كألية للتنمية الاقتصادية	27
المبحث الأول: فعاليات المؤسسات الناشئة	29

الفهرس:

المطلب الأول: دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية	29
الفرع الأول: خلق الثروة	29
الفرع الثاني: خلق مواطن شغل جديدة	30
الفرع الثالث: زيادة الناتج المحلي	31
المطلب الثاني: الأطر الداعمة للمؤسسات الناشئة كألية للتنمية الاقتصادية	31
الفرع الأول: صندوق تمويل المؤسسات الناشئة	32
أولا: كيفية الأنشاء	32
ثانيا: طريقة عمل الصندوق	33
ثالثا: الأساس القانوني	33
رابعا: شروطه	34
الفرع الثاني: حاضنات الأعمال	35
أولا: مفهوم حاضنات الأعمال	35
ثانيا: أنواع الحاضنات وأهدافها	36
الفرع الثالث: مسرعات الأعمال	38
أولا: تعريفها	38
ثانيا: مهام مسرعات الأعمال	39
مبحث الثاني: واقع المؤسسات الناشئة	40
المطلب الأول: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة	40
الفرع الأول: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة	41
أولا: التحديات المالية	41
ثانيا: الموارد البشرية	41
ثالثا: نقص آليات الدعم	41

الفهرس:

رابعا: العوامل البيئية	42
الفرع الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر	42
أولا: عراقيل إدارية	42
ثانيا: التمويل	43
ثالثا: صغر حجم السوق	43
الفرع الثالث: افاق المؤسسات الناشئة في الجزائر	44
المطلب الثاني: نماذج عن المؤسسات الناشئة	45
الفرع الأول: نماذج عن المؤسسات الناشئة في مجال الإستشارات القانونية	45
أولا: شركة مستشير	45
ثانيا: شركة Legal Doctrine	46
الفرع الثاني: في مجالات أخرى	46
أولا: شركة يسير	47
ثانيا: شركة ياليدين	47
ثالثا: شركة سكوار (Sekoir)	48
رابعا: شركة باتوليس (Batolis)	49
خلاصة الفصل الثاني	50
الخاتمة	51

ملخص

عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة تحولات اقتصادية دفعتها إلى البحث عن بدائل جديدة تعزز مسار التنمية المستدامة، وكان من أبرز هذه البدائل التركيز على المؤسسات الناشئة باعتبارها وسيلة فعّالة لتحفيز الاستثمار، وتنمية روح المبادرة لدى فئة الشباب، وتعزيز خلق فرص العمل في بيئة تنافسية متجددة.

وقد تم في هذا الإطار تبني سياسات اقتصادية وتشريعية تهدف إلى خلق مناخ يسمح بنمو هذا النوع من المؤسسات، من خلال تطوير آليات الدعم والمرافقة، وتكييف الإطار القانوني بما يتماشى مع طبيعتها الخاصة، حيث تم إدراج إصلاحات تنظيمية في السنوات الأخيرة تهدف إلى تعزيز مرونة الإطار المؤسسي وتحسين شروط إنشاء وتسيير هذه المؤسسات.

Abstract

In recent years, Algeria has undergone economic transformations that have driven it to seek new alternatives capable of supporting the path toward sustainable development. Among the most prominent of these alternatives is the focus on startups as an effective means to stimulate investment, foster a spirit of entrepreneurship among youth, and enhance job creation within a dynamic and competitive environment.

Within this framework, economic and legislative policies have been adopted to create a climate conducive to the growth of such enterprises. This has included the development of support and mentoring mechanisms, as well as the adaptation of the legal framework to suit the specific nature of startups. In recent years, regulatory reforms have been introduced with the aim of increasing the flexibility of the institutional environment and improving the conditions for establishing and managing these enterpris.